كتب دائرة المعارف الإسلامية

(١٢)



بقلم

ڤولرس و جوميه

Vollers & Jamier

لجنة ترجمة دائرة المعارف الاسلامية

ابراهيم خورشيد • د. عبد الحميد يونس • حسن عثمان

دار الكتاب اللبناني   مكتبة المدرسة


الأزهر





بقلم

فوللرس و جوميه

Vollers & Jamier

لجنة ترجمة دائرة المعارف الإسلامية

ابراهيم خورشيد . د. عبد الحميد يونس . حسن عثمان

دار الكتاب اللبناني - مكتبة المدرسة



دار الكتاب اللبناني مكتبة المدرسة

طباعة - نشر - توزيع

الادارة العامة

الصنائع - مقابل مدخل الاذاعة اللبنانية
هاتف: ٣٤٩٠٥٥ - ٣٤٩٣٧٠ - ٣٤٩٢١٩
ص.ب: ٣١٧٦ - تلكس: LE٢٢٨٦٥
برقياً: كتالبان - بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٩٨٤ م ١٤٠٤ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يطيب لي أن أقدم لقراء العربية الكتاب الثاني عشر من «كتب دائرة المعارف الإسلامية»، وهو يتناول «الأزهر» كلية العلوم الإسلامية في بلاد الإسلام قاطبة، ومعقل الدين الحنفي في العالم الإسلامي بأسره، منه انبثقت ثورات التحرر من الاستعمار، وتخرج فيه كثير من أقطاب الإسلام والعرب، وهو إلى ذلك موئل المجاهدين، ونصير المدافعين عن العقيدة السمحة التي أتى بها خير المرسلين.

وقد كتب هذا الكتاب مستشرقان كبيران فصّلا فيه الكلام عن تأسيس الأزهر والأوقاف المحبوسة

عليه، ونظم المسجد الداخلية في الأزمنة القديمة، والإصلاحات التي أدخلت عليه، وطلابه، وشيوخه، والكتب التي تدرس فيه، ومكتبته، ونظم التعليم فيه، وما دخل عليه من تطور.

أما ڤوللرس فقد كان مديراً للمكتبة الخديوية بمصر سنة ١٨٨٦، واستاذاً للغات الشرقية بجامعة فيينا؛ وقد نشر الجزأين الرابع والخامس من كتاب الانتصار لواسطة عقد الامصار لابن دقماق ووضع فهرساً للاعلام والبلدان والجبال والأنهر الواردة فيهما سنة ١٨٩٣؛ وسيرة ابن طولون لابن سعيد المغربي (برلين سنة ١٨٩٤)؛ والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي؛ نشر منه الجزء الرابع؛ وقدم له بالألمانية؛ وديوان المتلمس، وأصدر فهرساً وصف فيه ٨٩٨ مخطوطاً عربياً.

ودرس القرآن بلهجة مكة الشعبية، واللهجة العربية العامية بين قدماء العرب. وجغرافية الجزيرة العربية وما إلى ذلك من الدراسات.

وأما جوميه فقد ولد في باريس، وتخرج في مدرسة الهندسة، وانضم إلى الرهبان سنة ١٩٣٢، وتعلم العربية في جامعة السوربون من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٤، وشخص إلى مصر سنة ١٩٤٥، ونال الدكتوراه في الآداب من السوربون سنة ١٩٥٣.

ولجوميه آثار ودراسات كثيرة منها: تعليق مجلة المنار على القرآن؛ والاتجاه الحديث لتفسير القرآن في مصر؛ وتعليق على كتب في منطق أرسطو وتوما الأكويني بالعربية ونصيب القرآن من الحياة اليومية بمصر؛ ومعنى جلال الله في الإسلام والنصرانية، وكتب في الطبعة الجديدة لدائرة المعارف الإسلامية؛ وله أيضاً: الشيخ طنطاوي وتفسيره للقرآن، وترجم كثيراً من آثار الأدباء العرب المحدثين.

١٢/٤/١٩٨٣ **إبراهيم زكي خورشيد**

رئيس تحرير النسخة العربية

من دائرة المعارف الإسلامية

"الأزهــر"

الجامع الأزهر : مسجد وجامعة في القاهرة

١ ـ تأسيسه والهبات والأوقاف المحبوسة عليه:

بنى هذا المسجد جوهر الكاتب الصقلي (المعروف بإلياس الصقلي) قائد جند أبي تميم مَعَدّ بعد عام من فتح الفاطميين لمصر، وبعد أن أنشأوا قاعدة ملكهم الجديدة مباشرة (القاهرة، جمادى الأولى عام ٣٥٩ ـ رمضان ٣٦١). وفتح للصلاة في شهر رمضان عـام ٣٦١ هـ (يونيه ـ يوليه سنة ٩٧٢): وبنى المسجد في الجنوب الشرقي من المدينة على مقربة من القصر الكبير الذي كان موجوداً حينذاك بين حي الديلم في الشمال وحي الترك في الجنوب، وكتب جوهر بدائر القبة نقشا تاريخه عام ٣٦٠ هـ تجد نصه في المقريزي[١] .

(١) «وكتب بدائر القبة التي في الرواق الأول وهي على يمنة =

وقد اختفى هذا النقش منذ ذلك التاريخ، وزاد كثير من ولاة الفاطميين في بناء المسجد وحبسوا عليه الأوقاف، نضرب مثلاً لذلك العزيز نزار (٣٦٥ ـ ٣٨٦ هـ = ٩٧٦ ـ ٩٩٦ م) فقد جعله معهداً علمياً وأنشأ به ملجأ للفقراء يسع ٣٥ شخصاً.

ويروى أن البناء الأول للمسجد كان به طلسم وهو صورة طيور منقوشة على رأس ثلاثة أعمدة حتى لا يسكنهُ طير ولا يفرخ به. ولما جاء الحاكم بأمر الله (٣٨٦ ـ ٤١١ هـ = ٩٩٦ ـ ١٠٢٠ م) زاد في بناء المسجد وحبس الأوقاف عليه وعلى غيره من المساجد. وتجد وثيقة بهذه الأوقاف فيما ذكره المقريزي (جـ ٢، ص ٢٧٣ وما بعدها) من أخبار

= المحراب ما نصه بعد البسملة: مما امر ببنائه عبدالله ووليه أبو تميم معد الامام المعز لدين الله أمير المؤمنين صلوات الله عليه وعلى آبائه وأبنائه الأكرمين على يد عبده جوهر الكاتب الصقلي، وذلك في سنة ستين وثلاثمئة» (المقريزي، الخطط، طبعة القاهرة، سنة ١٣٣٦ هـ، ج ٤، ص ٤٩).

عـــام ٤٠٠ هـ. وفي ٥١٩ هـ (١١٢٥ م) وأنشـــأ « العامر » فيه محراباً وحلاه بالنقوش الخشبية. وما زالت هذه النقوش محفوظة في دار الآثـار العـربيـة بالقاهرة.

وإنشاء الفاطميين لهذا المسجـد يفسر الاسم الذي أطلق عليه. فقـد قيـل بحق إن الأزهـر إشـارة إلى الزهراء وهو لقب فاطمة التي سميت باسمها أيضاً مقصورة في المسجد.

وقد زاد المستنصر والحافظ في بناء المسجد شيئاً قليلاً.

وتغير الحال في عهد الأيوبيين، إذ كـانـوا مـن متحرجي أهل السنة، فحاولوا محو كل أثر للفاطميين الشيعة، فمنع صلاح الدين الخطبة من الجامع [١] وقطع

---

(١) يقول المقريزي ان السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب قلد وظيفة القضاء لقاضي القضاة صدر الدين عبدالملك بن درياس فعمل بمقتضى مذهبه وهو امتناع اقامة الخطبتين في بلد واحد كما هو مذهب الامام الشافعي فـأبطـل الخطبـة مـن الجامـع =

عنه كثيراً مما أوقفه عليه الحاكم. وانقضى نحو قرن من الزمان قبل أن يستعيد الجامع الأزهر عطف الولاة ووجوه البلاد عليه. ولما جاء الملك الظاهر بيبرس زاد في بنائه وشجع التعليم فيه وأعاد الخطبة إليه في عام ٦٦٥ هـ = ١٢٦٦ - ١٢٦٧ م. وحذا حذوه عدة أمراء، ومنذ ذلك العهد ازدهر المسجد وأصبح معهداً علمياً يؤمه الناس من كل فج. ولقي الأزهر من عناية ولاة الأمر في مصر الشيء الكثير، وزاد في مجده أن غزوات المغول في المشرق قضت على معاهد العلم فيه، وأن الإسلام أصابه في المغرب من التفكك والانحلال ما أدى إلى دمار مدارسه الزاهرة. وفي عام ٧٠٢ هـ (١٣٠٢ - ١٣٠٣ م) خرب المسجدَ زلزال، فتولى عمارته الأمير سلاّر. ثم جددت عمارة الجامع في عام ٧٢٥ هـ (١٣٢٥ م) على يد محتسب القاهرة محمد بن حسين الأسعردي (من سعرد في أرمينية).

= الأزهر واقر الخطبة بالجامع الحاكمي من اجل أنه أوسع. (نفس المصدر ص ٥٣).

وحوالى ذلك العهد بنى الاميران طيبرس واقبغا عبدالواحد مدرستين بالقرب من الأزهر، إذ بنى طيبرس المدرسة الطيبرسية عام ٧٠٩ هـ (١٣٠٩ ـ ١٣١٠ م) وبنى أقبغا عبدالواحد المدرسة الأقبغاوية عام ٧٤٠ هـ، وقد ألحقت هاتان المدرستان بالأزهر فيما بعد وما زالتا جزءاً منه إلى الآن. وقد جدد الطواشي بشير الجامدار الناصري بناء المسجد، وزاد فيه حوالى عام ٧٦١ هـ (١٣٦٠ م) ورتب فيه مصحفاً، وجعل له قارئاً، ورتب للفقراء طعاماً يطبخ كل يوم، ورتب فيه درساً للفقهاء من الحنفية، وجدد عمارة مطبخ الفقراء، وسقطت منارة الجامع عام ٨٠٠ هـ (١٣٩٧ ـ ١٣٩٨ م) فشيدها في الحال السلطان برقوق وأنفق عليها من ماله، وسقطت المنارة مرتين (٨١٧ هـ = ١٤١٤ ـ ١٤١٥ م و ٨٢٧ هـ = ١٤٢٣ ـ ١٤٢٤ م) وكان يعاد إصلاحها في كل مرة، وحوالى ذلك العهد أنشأ السلطان برقوق صهريجاً للماء وشيد سبيلاً وأقام ميضأة. وشيد الطواشي جوهر القنقبائي المتوفى عام

٨٤٤ هـ (١٤٤٠ ـ ١٤٤١ م) مدرسة بالقرب من المسجد . وتجد أخبار هذه المدرسة الجوهرية في الخطط الجديدة تـأليـف علي مبـارك (جـ ٤ ، ص ١٩٦) ، وكان قايتباي أكثر الناس رعاية للجامع الأزهر في القرن التاسع ، فقد أكمل ما زاده في بناء المسجد عام ٩٠٠ هـ (١٤٩٤ ـ ١٤٩٥ م) اي قبل وفاته بوقت قصير ، وكان له الفضل كذلك في إقامة كثير من المنشآت للفقراء والعلماء ، وقد أثبتت النقوش بيان ما زاده في بناء المسجد ، ويذكـر ابـن إيـاس (جـ ٢ ، ص ١٦٧ ، س ٢٢ وما بعده) أنه كانت لهذا الوالي عادة غريبة ، فقـد جـرى على الذهـاب إلى الجامـع الأزهر متخفياً في زي مغربي ليصلي وليسمع ما يقوله الناس عنه. على أن ابن إياس لم يذكر لنا النتيجة التي أفضى إليها هذا العمل. وبنى قنصوه الغوري آخر المماليك (٩٠٦ ـ ٩٢٢ هـ = ١٥٠٠ ـ ١٥١٦ م) المئذنة ذات البرجين.

وكان من الطبيعي ان يأفل نجم الأزهـر قليلا في

العهد العثماني، ومع هذا فإنا نلاحظ بعض مظاهر الرعاية له، فكثيراً ما زاره الفاتح سليم شاه، وصلى به وأمر بتلاوة القرآن فيه، وتصدق على فقراء المجاورين، وطراز المباني التي اقيمت في العهد العثماني يدل على أنها أقل شأناً مما تقدمها. على أنه يجدر بنا أن نشير إلى الزاوية التي أقيمت ليصلي فيها المكفوفون وسميت بزاوية العميان فقد بناها عثمان كتخدا القزدوغلي (قاصد أو غلي) في عام ١١٤٨ هـ (١٧٣٥ - ١٧٣٦).

ويظهر أن عبدالرحمن كتخدا المتوفى عام ١١٩٠ هـ (١٧٧٦ م) كان من أقارب عثمان القز دو غلي، وكان عبدالرحمن من أكثر الناس إحساناً إلى الأزهر. فقد بنى مقصورة وأحسن تأثيثها، وأقام قبلة للصلاة، ومنبراً للخطابة، وأنشأ مدرسة لتعليم الأيتام، وعمل صهريجاً للمياه، وشيد له قبراً دفن فيه. ووصلت المباني الجديدة بين المدرسة الطيبرسية والمدرسة الأقبغاوية (التي حرف اسمها إلى الإبتغاوية

فيما بعد) . وفضلا عن التعديلات الصغيرة التي أدخلها على المباني ، تصدق عبدالرحمن على فقراء المجاورين بالطعام والكساء . ويقول الجبرتي إنه في زمنه ، أي حوالى عام ١١٢٠ هـ (١٨٠٥ م) وبعـد جيـل على وفاة منشئها ، أصبح أكثرها منسياً ، ثم جاءت بعيد هذا الحملة الفرنسية وأنزلت بالأزهريين كثيراً من الظلم .

ولم تكن النهضة القومية في عهد محمد علي تعطـف على الأزهر أول الأمر ، ولكن الخديويين في العهد الأخير بذلوا جهدهم للإبقاء على ما لهذا الجامع من مجد وصيت .

ويعطينا علي مبارك (الخطـط الجديـدة ، جـ ٤ ، ص ١٤ - ٢٦) وصفاً دقيقاً للبناء الحالي ، لا من وجهة نظر العالم الأثري ، ولكن من وجهة نظر المسلم المستنير ، وهو يفصّل القول في أبعاد البناء وفي كلامه عن الأبواب والمحـاريـب والقبلات ودورات الميـاه وأماكن الوضوء وصحن المسجد ومناراته ومزاوله ،

وذكر أيضاً المدرستين اللتين أسلفنا ذكرهما، كما تكلم عن الأروقة والحارات وصهاريج المياه والمصابيح والحصر والسجاجيد، وقد ذكر فرانز باشا كثيراً من التفصيلات التي تهم الأثري، مثل بوابة قايتباي وقبلة المدرسة الطيبرسية.

٢ ـ نظم المسجد الداخلية في الأزمنة القديمة:

نعرف تمام المعرفة تاريخ بناء الأزهر ولكن يعوزنا الشيء الكثير لمعرفة ما كان عليه المسجد والمعهد من الداخل في الأزمنة القديمة. ولا شك أن الأزهر كان في عهد الفاطميين مسجداً من أهم المساجد في القاهرة بل في مصر كلها، ولقد ذكرنا من قبل ما حل به في عهد الأيوبيين السنيين، ولكن لما جاء السلطان بيبرس بدأ يخصه بعنايته. وبالرغم مما حل بالأزهر من نتائج التقلبات السياسية وما أصاب مبانيه من أثر الزلازل، فقد ازدادت أهميته باطراد، وكان في العصور الوسطى قبلة لطلاب العلم وأهل

التقى والورع يحجون إليه من أقاصي البلاد، وفاق المعهد الأزهري جميع المدارس الإسلامية خلال قرون عدة. وقد ذكرنا من قبل أنه كان من أسباب ازدهاره ما ترتب على غزوات المغول من خراب وتدمير خارج مصر؛ وكذلك انقراض الحضارة العربية في الأندلس. ونضيف إلى ذلك عوامل أخرى هي وقوع الأزهر في مكان يتوسط العالم الإسلامي، وقربه من الحجاز، وأهمية مصر الاقتصادية وصبغتها العربية وامتداد القارة الافريقية فيما يلي مصر. وأهم من هذا كله ما لوادي النيل من ثقافة عقلية قديمة العهد تركت فيه بذوراً صالحة لنمو العلوم والآداب، وسنذكر في القسم الثالث حالة المعهد الأزهري في الوقت الحاضر.

ويدلنا على ما كان للأزهر من حرمة وقداسة ما روي من أنه كان ملجأ اللاجئين في القرون الوسطى، ويروي ابن إياس أنه كان يتلى في الجامع الأزهر أجزاء من القرآن أو من البخاري دفعاً للأوبئة أو

المجاعات، وقد صلى فيه سراج الدين (عمر بن رسلان) البلقيني خلال المجاعات التي حدثت عام ٧٩٨ هـ (١٣٩٥ ـ ١٣٩٦ م). وفي عام ١١٧٢ هـ (١٧٥٨ ـ ١٧٥٩ م) سأل المجاورون شيخهم أن يقرأ لهم درساً في البخاري عسى الله أن ينقذ القاهرة من شر الطاعون. ويروي ابن إياس أن ابن الفارض الصوفي كان مقيماً به.

ذكرنا من قبل تلك المنشآت التي أقيمت للفقراء والمتصوفة والزهاد وأهل التقوى والصلاح، عن الصدقات الكثيرة والهبات الجمة التي كانت تنفق على الأزهر، ويقول إنه كان بين الفقراء عجم وزيالعة وأناس من أهل ريف مصر ومن المغاربة ولكل طائفة منهم رواق.

ونجد بياناً آخر عن حياة المجاورين عام ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ ـ ١٣٨٣ م) في عهد الأمير بهادر الذي كان ناظراً على الجامع، فقد استصدر مرسوماً من السلطان برقوق ينص على أن من مات من مجاوري الجامع

الأزهر عن غير وارث شرعي وترك شيئاً فإنه يؤول إلى المجاورين بالجامع، ونقش ذلك على حجر عند الباب البحري الكبير، ولكن يظهر أن هذا النقش قد محي.

ويظهر أن المجاورين كانوا في القرون الوسطى نفسها - كما هم الآن - يقيم بعضهم في المسجد والبعض خارجه، والذين يقيمون داخل المسجد ينقسمون طوائف كان لكل منها - ولا يزال - حارة خاصة ورواق خاص. والحارة عبارة عن الحجرات التي يضع فيها المجاورون متاعهم، ولو أنهم ينامون غالباً في صحن الجامع أو في الأروقة التي كانت تحفظ فيها الكتب. والرواق، إذا تحرينا الدقة، هو الفضاء الواقع بين عمودين، وكان يقرأ فيه الدرس في الأزمنة السابقة لجماعات صغيرة وتقام فيه الأذكار ويحتدم الجدل والنقاش. ويوجد الآن ٢٦ رواقاً و ١٥ حارة. والأروقة هي: ١ - رواق الصعايدة وهو أهم أروقة المالكية ٢ - الحرمين: مكة والمدينة ٣ -

الدكارنة وهو خاص بأهل تكرور وسنار ودارفور ووادا ي وغيرها (انظر رقم ٨) ٤ ـ الشوام ٥ ـ الجاوة وغيرهم من أهل جزر الهند الشرقية ٦ ـ السليمانية وهو لأهل أفغانستان وخراسان ٧ ـ المغاربة لأهل شمالي افريقية الغربي وهو رواق كبير هام ٨ ـ السِنّارِية وأنشأه محمد علي (انظر رقم ٣) ٩ ـ الأتراك ١٠ ـ البرنية لأهل برنو وما جاورها ١١ ـ الجبرتية لأهل شاطىء الصومال ١٢ ـ اليمنية لأهل جنوبي بلاد العرب ١٣ ـ الأكراد ١٤ ـ الهنود ١٥ ـ البغدادية من العراق ١٦ ـ البحاروة ١٧ ـ الفيومية ١٨ ـ الأقبغاوية (الإبتغاوية)، ١٩ ـ الشنوانية لأهل (الأجاهرة، الواطية) من جنوبي الدلتا [1] ٢٠ ـ الحنفية ٢١ ـ الفشنية ٢٢ ـ ابن مُعَمَّر وهو رواق عام لجميع الأجناس ٢٣ ـ البرابرة وهم النوبيون ٢٤ ـ دكارنة صليح لأهل إقليم بحيرة تشاد ٢٥ ـ

---

(١) لم نجد رواقاً بهذا الاسم أو باسم السليمانية ولم يرد في المادة رواق العميان ـ أنظر حفلة الافتتاح الرسمي لكليتي الشريعة واللغة العربية، المطبعة الأميرية سنة ١٩٣٣.

الشرقاوية، وقد أنشيء جديداً تخليداً لذكرى عبدالله الشرقاوي ٢٦ ـ الحنابلة وهو رواق صغير جداً.

وأعظم ما يدلنا على ما لهذا الجامع من مقام عظيم في العالم الإسلامي هو ثبت أسماء الذين يؤمونه من أقطار خارج مصر تمتد من أواسط إفريقية إلى الروسيا ومن أقاصي الهند إلى مراكش. ويتوقف عدد هؤلاء المجاورين على الحالة السياسية والاقتصادية في كل قطر من هذه الأقطار، ولهذا نجد خلافات كبيرة في الإحصاءات. ولتحسين طرق المواصلات أثره في هذا الأمر كما له أثره في الحج أيضاً. أما التقسيم إلى أروقة فمن السهل أن نرى أنه تارة يتبع التقسيم الجنسي وتارة أخرى يتبع التقسيم المذهبي وفي أحوال قليلة يتبع المنشآت الخاصة.

ويسمى الطلاب «المجاورين» لسكناهم بجوار الأزهر. ويسمون طلاباً باعتبارهم ممن يطلبون العلم. ويسمى أعضاء هيئة التدريس «المدرسين» ولكنهم يسمون أنفسهم تواضعاً «خدمة العلم». ويعيش

الطلاب والمدرسون عيشة بسيطة على قدر الإمكان، وليس للأساتذة مورد للرزق إلا فيما يصل إلى أيديهم من الهبات أو إيرادات الأوقاف، وقليل منهم من يعيش في رغد. وكذلك لا يوجد إلا عدد قليل جداً من الطلاب ينفق عليهم أهلهم، أما أكثر المجاورين فيعيشون عيشة أقرب إلى الفاقة والعسر، وإذا قل إيراد الأوقاف والصدقات بحيث لا يكفي الطلاب اضطروا إلى البحث عن مورد آخر للرزق. فكانوا يؤدون بعض الخدمات الصغيرة في المنازل أو في السوق أو يرتلون القرآن أو يعلمون الناس بأجر أو يحترفون بعض الحرف. ومنذ إنشاء دار الكتب يشتغل كثير من المجاورين نساخاً فيها، وهم مثل في القصد والاعتدال في مسكنهم ولباسهم وغذائهم.

والتعليم وطرائقه تختلف في الأزهر اختلافاً جوهرياً عن الطرائق التي يستخدمها الغربيون في العصر الحاضر، وهي تذكرنا تذكيراً قوياً بطرائق الغربيين في العصور القديمة. والجمود الديني الذي بدأ

يتلاشى عندنا منذ قرون ما زال قوي الأثر في نقل ما ورثوه عن السلف في أمانة وإخلاص، وهم يفترضون أن كل جيل يقل عن سابقه: فعهد الصحابة أقل من عهد النبي، وعهد التابعين أقل شأناً من عهد الصحابة، أما أهل النظر والمجتهدون فقد عاشوا في عهد بعيد لانكاد نتبينه في وضوح، وقد لا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن تاريخ الأمم الإسلامية صادق الدلالة على هذا التدرج في أنظارهم الدينية.

ونفس هذا التصور يتمثل في تصنيف العلوم، ففي رأسها توجد العلوم النقلية مثل علم التوحيد والفقه والحديث والتصوف، ثم يأتي بعدها العلوم العقلية مثل علوم اللغة والعروض والبلاغة والمنطق وعلم الهيئة، ولم يدرس علم الهيئة إلا لأغراض عملية مثل عمل التقاويم وتحديد مواقيت الصلاة. ومن العلوم العقلية أيضاً الأدب والتاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية والرياضية الخ، ولكنها أهملت منذ القرون الوسطى.

ويقول الطنطاوي الذي كان يدرس في الأزهر حوالى عام ١٨٢٧ قبل سفره إلى سانت بطرسبرغ إنه لا يعرف أحداً قبله قرأ في الأزهر ما قرأه هو من مقامات الحريري والمعلقات مع شرح الزوزني ولم تتأثر الجامعة الأزهرية أي تأثر بالعلوم المدنية التي جاءت إلى مصر من اوروبا في القرن التاسع عشر وأثرت فيها تأثيراً قوياً.

على أن التمييز بين هذين الصنفين من العلوم التي ذكرناها آنفاً يبدو أيضاً في وضوح وجلاء في ساعات الدراسة المقررة لكل علم منها. فقد اصطلحوا على تخصيص ساعات البكور والذهن في نشاطه لدراسة العلوم النقلية التي هي عماد الدين والدولة، وجعلوا بعد الظهر لدراسة العلوم الثانوية التي تستند إلى العقل، أما المساء فجعلوه للاستذكار والحوار والتأمل.

وإذا أردنا الوقوف على أهمية كل علم من العلوم لا باعتبار قيمته الموروثة، بل باعتبار شيوعه وإقبال

الطلاب عليه، فأعلاها مرتبة هو علم الفقه لأهميته في الحياة العملية ولكثرة الوظائف التي يؤهل لها، والعهد الأخير الذي امتاز بعرض كثير من القضايا على المحاكم المختلطة والذي أصبح فيه للمشترع الأجنبي رأي إلى جانب المشترع المصري في المحاكم الأهلية، كان له أثره في الطريقة القديمة التي كانت متبعة في تدريس الفقه، إذ كان القاضي في النظام القديم لا اختصاص له إلا في الأحوال الشخصية. وعظم الإقبال على علوم اللغة والبلاغة، وخاصة إذا أحصينا بين جمهور طلابها أولئك الذين كانوا يحضرون دروس المبادىء التي كانت تخصص للناشئة من الأعراب والأجانب، وكان أهم العلوم الدينية دراسة هو علم الكلام أو علم التوحيد، ثم يليه تفسير القرآن، والحديث الشريف، وقد أوردنا في الفقرة الخامسة أشيع المتون التي يرجع إليها في دراسة العلوم المختلفة.

وكان للعلماء على المجاورين سلطان كسلطان الوالد على ولده. فالطلاب يحترمون شيوخهم احتراماً

عظيماً: يقبلون أيديهم، ويحملون نعالهم، ويؤدون لهم مختلف الخدمات الصغيرة. وهم يؤثرون نداء شيوخهم بكلمة «أستاذ» أو «مولانا»، على أنه عندما يشتط أولو الأمر في تصرفهم تشب الفتنة في الحال. وتبدو الصلات بين الأزهريين قوية في بعض المناسبات كالأعياد والتعيينات والترقيات وخاصة عند وفاة شيخ من الشيوخ أو طالب من الطلاب. وعندما يتوفى عالم من العلماء يقرأ المؤذنون آية الأبرار (سورة الدهر، آية ٥ وما بعدها) من أعلى المنارات وتقام الصلاة وتردد الأذكار بلا انقطاع. ويلبس الشيوخ في بعض المناسبات كساوي التشريف ليتميزوا بها كما كانت الحال في العصور القديمة. وعندما يأخذ الأستاذ في قراءة درسه يجلس على كرسي من الجريد أو الخشب أو يتربع على الحصير الذي تفرش به الجوامع مستنداً إلى عمود، ويجلس الطلاب من حوله في حلقة، والدرس يكون في الغالب تفسيراً لمتن، ولكن الطلاب لا تصل أيديهم إلى هذه المتون القديمة إلا نادراً، ويستعيضون عنها بالشروح التي تكثر

عليها الحواشي والتعليقات، ويحاول الطلاب فهم المتن وأخذ مذكرات عنه بعد الدرس. وهم مشغوفون باستعمال رسائل منظومة ليستعينوا بها على فهم الدروس وحفظها.

ولم تكن في الأزهر امتحانات في عهده الأول، وكانت الإجازة التي يعطيها الشيخ لتلميذه ـ ولها قيمة منذ الأزمان القديمة ـ تدل على أن الطالب قد فهم نصاً معيناً، وتؤهله بدوره للتدريس. وقد ورد كثير من المعلومات عن الدراسات الأزهرية في القرن الثاني عشر للهجرة في مجموعة محفوظة بليبسك.

وكان للصلة بين المذاهب السنية الكبيرة دائماً أثر كبير في الأزهر وبخاصة في إدارته، فقد أخرج الشيعة منه منذ ايام الفاطميين. أما الحنابلة فلم يعين واحد منهم شيخاً للأزهر لقلة عددهم وضعف نفوذهم (انظر الفقرة الرابعة). وكان للمالكية الذين يعيشون غالباً في صعيد مصر وفي بلاد الدلتا كذلك مقام محترم، ولكن قل منهم من تولى مشيخة

الأزهر، ولم يعملوا قط على الاحتفاظ بالنفوذ الذي تخوله لهم كثرة عددهم، فظلت المنافسة محصورة تقريباً بين الشافعية والحنفية، والأولون هم أتباع المذهب القومي أي مذهب الإمام الشافعي المدفون في القاهرة، أما المذهب الحنفي فأتباعه هم التتر والقوقاز والترك الذين كانوا أصحاب القوة والسلطان عدة قرون. وظل الخلاف ـ بل الكفاح ـ قائماً بين أتباع هذين المذهبين إلى وقت قريب، وكان الحنفية يتبعون مذهب الباب العالي، فوجد منهم نصيراً قوياً أطلق يده في حكم وادي النيل وفي تقرير مصيره. وكان من نتيجة تفضيل السلطات الرسمية لأتباع المذهب الحنفي أن تحول إليه كثير من أتباع المذاهب الأخرى. ويجب أن نشير هنا في إيجاز إلى المعارضة التي قامت بين رجال الدين وبين القائلين بالتصوف، وقد كانت الغلبة دائماً للأولين وإن كان المتصوفة قد هددوا مراكزهم أحياناً. ولم يكن أحد يتعرض للمتصوفة بسوء إذا اشتغلوا بالتصوف ورسومه ومناسكه أو عاشوا عيشة وادعة يلطفها الزهد، ولكن

رجال الدين كانوا يهاجمون المتصوفة عنـدمـا يحاول هؤلاء تعطيل أصول العقائد أو تجريح آراء رجال الدين.

ولم يكن في الأزهر مكان للشعراني المتوفى عام ٩٧٣ هـ (١٥٦٥ م) وهو ممثل نابه لآراء المتصوفة شديد التمسك بها. والخلاف بين رجال الدين وبين المتصوفة في تصور الوحي وفي بعض المسائل الأخرى قد وسع الهوة بينهما.

وكان على رأس الأزهر في القرون الوسطى ناظر ينتخب من بين كبار موظفي الدولة. وكان لكل رواق شيخ ولكل طريقة نقيب، ولم يكن للأزهر رئيس علمي «شيخ عموم» إلا منذ العهد التركـي، وكان منصبه كمنصب مدير الجامعات الألمانية، إلا أنه لا يتغير مثله في كل عام. وهو يرأس شيوخ الأقسام المختلفة ويتصل بالحكومة مباشرة. وقد حفظ لنا الجبرتي في تاريخه ثبتاً بأسماء شيوخ الأزهر لأكثر من قرنين من الزمان (انظر الفقرة الرابعة).

وجرت العادة أن تتخلل الدراسة عطلات تختلف طولا وقصراً. وأطولها هي العطلة التي تبدأ بشهر رجب وتستمر خلال شعبان ورمضان وتنتهي بعد العيد الصغير في أوائل شوال. وبعد ذلك بشهرين تقريباً تحل عطلة عيد الأضحى وتستمر أياماً. وتقف الدراسة أيضاً في أيام الموالد وخاصة في المولد النبوي ومولد البدوي في طنطا.

ويقوم «الجندي» بتدبير الشؤون الإدارية وإدارة المكتبة وتوزيع الجراية يعاونه عدد من صغار الموظفين والخدم.

٣ - إن الصورة المجملة التي رسمناها لنظم الأزهر الداخلية تتناول في جوهرها ما كان عليه في العصور المتقدمة، ولا بد من إكمالها بوصف الإصلاحات التي أدخلت على تلك النظم في القرن التاسع عشر. فقد قضت حملة بونابرت على نظام الحكم التركي في مصر. وحاول محمد علي أن يقيم من أنقاضه بناء جديداً للحكم مسترشداً في ذلك

بالأفكار الأوروبية. على أنه لم يكن في مقدوره أن يحتفظ للأزهر بمقام خاص، لأنه كان تركياً قليل الحظ من الثقافة العلمية، ولكنه كان مع ذلك رجل عمل ينشد الإصلاح ويعمل له. وكانت الروح التركية قد طغت على الروح العربية وأطفأتها، وظل المصري المظلوم عهداً طويلاً يمقت استبداد الترك به. أما روح الأزهر فكانت تجهل العالم وما فيه وتتمسك بالقديم أشد تمسك، وهذا يناقض نزعة الحاكم الجديد العملية كل التناقض، لأنه لم يكن يفكر إلا في الحاضر والمستقبل، وقد اضطرت الحكومة في عهد محمد علي إلى الاستيلاء على أملاك الأزهر الواسعة عندما دعت مصلحة الدولة إلى ذلك على الرغم من أن هذه الممتلكات كانت وقفاً لا يجوز التصرف فيه فأضر هذا العمل بالأساتذة والطلاب أكبر الضرر.

وفي عام ١٨٢٦ أنشأ محمد علي البعثة العلمية في باريس واختار لها طائفة من أنجب طلاب ذلك المعهد العتيق ليتلقوا العلم على أساليب جديدة، وقد ذكرنا

من قبل أن بعض المواد كانت قليلة الحظ من الدراسة الأزهرية أو أنها كانت مهملة إهمالاً تاماً كالرياضيات وعلوم الحساب والطبيعة والتاريخ والجغرافية، ولكنها أخذت تحتل مكانتها بين العلوم التي تدرس في الأزهر وأصبحت طريق الوصول إلى المنصب والشهرة وجعلت شيئاً من الحياة يدب في الركود الذي أصاب التعليم في ذلك المعهد العتيق. وأخذ الجيل الجديد يترجم المصنفات الأوروبية، وكان الجانب الأكبر منها مكتوباً باللغة الفرنسية.

ولكن المصطلحات العلمية التي كانت معروفة إلى ذلك الوقت لم تكن تكفي لنقل الكتب الأوروبية فاضطر المحدثون إلى نحت ألفاظ جديدة وابتكار أسلوب جديد هزأ به الأزهريون وسخروا منه. وهذه الخصومة التي كان قد قوي أمرها بحلول أيام الطنطاوي (حوالى عام ١٨٣٠ م)؛ ظلت قائمة إلى وقتنا هذا بالرغم من التغيرات الكثيرة. وظل الأزهريون يسخرون من المصريين الذين تعلموا في

أوروبا ويقولون إنهم تعلموا تعلماً سطحياً وهم كالطائر الذي يحجل ويتهادى في مشيته دون أن يحسن الطير.

وظل الحال على هذا المنوال في عهد إبراهيم وعباس الأول وسعيد. وأضر بالأزهر ضرراً بليغاً إنشاء المدارس الخصوصية الجديدة، ولكن الانقلاب لم يتم إلا في عهد إسماعيل، وربما كان مدفوعاً إلى هذا الانقلاب بتلك النزعة التي كانت ترمي إلى إقامة دولة عربية بحتة مكان تلك الدولة التي كانت تتألف من رعية عربية وراع عثماني، وكان لا بد لتحقيق أغراض إسماعيل من إصلاح الأزهر إصلاحاً يتفق والآراء الجديدة، وأعانه على هذا الإصلاح شيخ الأزهر لعهده الشيخ محمد العباسي المهدي الحنفي وكان فقيهاً ذكياً مستنيراً واسع الخبرة.

وفي عام ١٨٧١ أصدر إسماعيل قانوناً للأزهر قصد به إلى رفع مستوى الأساتذة والمجاورين. وأراد

الشيخ المهدي أن يبعد عن الأزهر العناصر التي لا تتميز بالكفاية والجدارة. وكان لا بد من تحسين حال الأساتذة بتقرير رواتب ثابتة لهم. وتأثرت هذه الإصلاحات بالأفكار الأوروبية، وعلى وجه أدق بالآراء الفرنسية التي تبدو في برامج الدراسة وفي تقرير أداء الامتحان عند التخرج. وقد ألفت لجنة من ستة أعضاء وعينت المواد التي يجب أداء الامتحان فيها، وتقررت للطلاب درجات امتياز ومكافآت دراسية، وقسمت العلوم الدينية والشرعية إلى إحدى عشرة مادة يؤدى فيها الامتحان. وأخذ التنافس والتشاحن على الأمور التافهة يقل بعد أن كان شائعاً بين كثير من الطوائف الأزهرية، وتركزت الإدارة في يد شيخ الأزهر.

ولسنا نشك في حمية المصلحين ونبالة مقاصدهم، ولكن الظروف كانت أشد منهم قوة، وقام في الأزهر نفسه خصم للشيخ العباسي المهدي هو الشيخ محمد عليش الذي كان من كبار المالكية ولكنه كان

رجعياً متزمتاً، فرفع لواء المعارضة والتف حوله خصوم الإصلاح. ولم تكن الحوادث التي تعاقبت بعد هذا ـ كالتدهور المالي والسياسي واحتلال البريطانيين لمصر وغير ذلك من أسباب التقلقل والاضطراب ـ مناسبة كل المناسبة لإصلاح ذلك المعهد الذي ساده الخمول والركود خلال قرون.

على أن توفيق باشا وعباساً الثاني اللذين خلفا إسماعيل لم يضنا على الأزهر بالرعاية والعطف. وبذل عباس بخاصة كل ما في وسعه ليحقق الإصلاح، ولكن المعارضة قوي ساعدها وناهضته مناهضة قوية. وإذا شئنا أن نبحث في التاريخ الأوروبي عما يشابه إصلاح الأزهر فمن السهل أن ندرك أن إصلاح الأزهر ـ أي إدخال الأفكار الجديدة إليه ـ إذا لم يكن من المستحيلات فهو على الأقل لا يمكن أن يتحقق إلا مع الزمن. ولم يخل الأزهر من أفراد مستنيرين، ولكن الكثرة الغالبة من الأزهريين كانت إلى ذلك الوقت لا تقبل التجديد ولا ترضاه. وإذا

كان أكثر المعاهد المصرية الأخرى قد تأثر بالآراء الأوروبية فقد ظل الأزهر وحده بعيداً عن هذا التأثر فخوراً بذلك الاعتزال.

ولدينا إحصاءات متعددة عن الشؤون الداخلية للأزهر في الأيام الأخيرة، ولكنها تختلف في نتائجها اختلافاً كبيراً. وقد اعتمد علي مبارك على سجلات ديوان الأوقاف، فقدر أنه كان في الأزهر عام ١٢٩٣ هـ (١٨٩٥ م) ٣٢٥ شيخاً منهم ١٤٧ شافعياً و ٩٩ مالكياً و ٧٦ حنفياً و ٣ حنابلة. ويظهر أنه في خلال سنوات طويلة لم يكن في الأزهر شيخ حنبلي واحد (الخطط الجديدة جـ ٤، ص ١٤) ويقول علي مبارك أيضاً إنه كان في الأزهر حينذاك ١٠٧٨٠ مجاوراً منهم ٥٦٥١ شافعياً و ٣٨٢٦ مالكياً و ١٢٧٨ حنفياً و ٢٥ حنبلياً، وتتفق هذه البيانات مع البيانات التي جمعها كولدتسيهر عن سنوات مختلفة، ويقول البعض إن الحرب الروسية التركية كانت السبب في هبوط عدد الأزهريين في عام ١٨٧٧ م، ولكن هذه الحرب لا

تبرر الانخفاض الذي أصـاب عـدد الشيـوخ، فقـد هبط عددهم من ٣٢٥ في عام ١٨٧٦ م إلى ٢٣١ في عام ١٨٧٧، وقد صدر تقرير رسمي عن عام ١٨٩٢ م بعد تولي عباس الثاني بوقت قصير ورد فيه أن عدد الشيوخ كان عنـد ذاك ١٧٨ (٧٦ شـافعيـاً و ٦١ مالكياً و ٣٥ حنفياً و ٣ حنابلة) وأن عدد المجاورين ٨٤٣٧ (؟) منهم ٣٩٤١ شافعياً و ٢٥٠٨ مالكياً و ١٧٧٤ حنفيـاً و ٣٦ حنبليـاً. والخلاف بين هـذه الأرقام وبين الأرقام التي أوردناها من قبل يبدو كبيراً، ويظهر أن سببه هو أن التقرير الرسمي لم يذكر إلا الشيوخ أصحاب الرواتب وطلاب الأزهر نفسه بينما الإحصاء العام يتضمن أيضاً شيوخاً غير هؤلاء وصغار التلاميذ في المدارس الملحقة بالأزهر، وفي عام ١٨٩٩ م كان عدد الشيوخ ١٩١ وعدد المجاورين ٨٢٤٦، أما في عام ١٩٠١ - ١٩٠٢ م فكان عدد الشيوخ ٢٥١ وعدد المجاورين ١٠٤٠٣ وفي عام ١٩٠٦ كـان عـدد الشيـوخ ٣١٢ وعـدد المجاورين ٩٠٦٩.

ويجب أن نتحفظ أيضاً في قبول البيانات التي وصلت إلينا عن الميزانية السنوية للجامع الأزهر، فحوالى ١٨٧٥ بلغ الإيراد السنوي ٢٧٥٦٤٦[١٤] غرشاً تركياً وبلغ المنصرف ٣٩٠٨٣٤[٢٨] غرشاً. واحتاط علي مبارك فآثر ألا يذكر شيئاً عن هذا الأمر، وورد في التقرير الرسمي الذي أشرنا إليه آنفاً أن جملة إيراد عام ١٨٩٢ كان ٤٣٨٢ جنيهاً إنكليزياً وأن الجراية اليومية كانت ١٠٠٠٠ رغيف. أما إيراد عام ١٩٠١ ـ ١٩٠٢ فكان ١٤٠٠١ جنيهاً إنكليزياً. وكانت الجراية التي تصرف يومياً ١٣٥١٠ أرغفة. أما مبلغ الـ ١٤٠٠١ (١) جنيهاً فبيانه كالآتي: ٦٦١١ جنيهاً قيمة الإعانة التي تدفعها وزارة المالية و ٥٧٥٧ جنيهاً من ديوان الأوقاف و ١٦٣٢ جنيهاً إيراد أوقاف الأروقة المختلفة. وينبغي أن نفترض أن التقرير الرسمي لا يتضمن سوى المبالغ التي يعطيها

---

(١) هذا الرقم كسابقه أيضاً فيه تناقض لم نستطع تلافيه مع الأسف.

ديوان الأوقاف سنوياً دون ذكر للإعانة التي تعين بها الحكومة الأزهر عندما تدعو الحاجة إلى ذلك:

٤ ـ إن ذلك التاريخ العظيم الذي كتبه الجبرتي قد حفظ لنا أسماء شيوخ الأزهر من عام ١١٠٠ هـ. وكان هؤلاء الشيوخ يختارون من أئمة العلماء لتولي هذا المنصب الذي يسمى المشيخة. على أننا نجد بين شيوخ الأزهر رجالا ذوي قيمة وآخرين لا شأن لهم. وكان بعضهم من ذوي المواهب الإدارية، ولكنه لم يكن له في العلم مقام. وكان للبعض الآخر مقام في العلم دون الإدارة. ويظهر أن رعاية الباشاوات كان لها أثرها في انتخاب شيوخ الأزهر. وكانت الخصومات بين أتباع المذاهب المختلفة تشتد في هذه المناسبة.

١ ـ وأول شيوخ الأزهر الذين نعرفهم هو محمد بن عبدالله الخِرشي المالكي (الخِرْشي المتوفى عام ١١٠١ هـ) وقد عرف بشرحه لكثير من المتون.

٢ ـ والثاني هو محمد النَّشَرْتي (المتوفى عام ١١٢٠ هـ) وهو مالكي أيضاً. ثم نشب خلاف عنيف بين أتباع:

٣ ـ أحمد النَفَراوي ثالث الشيوخ وبين.

٤ ـ عبدالباقي القَلِّيني الذي انتصر عليه وخلفه. وكان من أثر هذا الخلاف بين الشيخين أن نشب شجار عنيف بين المجاورين، واشتد بينهم العراك في المسجد وسقط فيه بعض القتلى والجرحى. وبعد وفاة القليني تولى مشيخة الأزهر على التعاقب:

٥ ـ محمد شنَن المالكي وكان واسع الثراء (توفي عام ١١٣٣ هـ).

٦ ـ إبراهيم بن موسى الفيومي المالكي (ولد عام ١٠٦٢ وتوفي عام ١١٣٧).

٧ ـ عبدالله الشَبْراوي الشافعي (توفي عام ١١٧١ وكان شاعراً أديباً).

٨ ـ محمد بن سالم الحفني الخلوتي الشافعي، وكان عالماً تقياً (توفي عام ١١٨١ هـ).

٩ ـ عبدالرؤوف السَجِيني (توفي عام ١١٨٢ هـ).

١٠ ـ أحمد بن عبدالمنعم الدمنهوري (توفي عام ١١٩٣ هـ).

١١ ـ عبدالرحمن بن عمر العَريشي الحنفي (توفي عام ١١٩٣ هـ).

١٢ ـ أحمد العروسي الشافعي (توفي عام ١٢٠٨ هـ). وقد اشتد الخلاف بين العريشي والعروسي واستمر عدة سنوات وكثر العراك بين المجاورين في الوقت نفسه لأسباب متعددة. كان أحياناً يشب بين الشوام والمغاربة الذين لم يكونوا على اتفاق، وكان أحياناً يقوم في وجه الإدارة والحكومة لعدم صرف الجرايات.

١٣ ـ وكان عهد عبدالله الشرقاوي الشافعي

الذي جاء بعد هؤلاء (توفي عام ١٢٢٧ هـ = ١٨١٢ م) من أكثر العهود اضطراباً في تاريخ الأزهر، لأن حملة بونابرت حدثت في ذلك العهد وأوجدت الاضطراب والرعب في البلاد كلها. وقد اشتهر الشرقاوي بمصنفاته الكثيرة في الدين والتصوف والتاريخ، وهو يعتبر من أعظم الشيوخ الذين تولوا مشيخة الأزهر. وبعد وفاته دب الشقاق بين المجاورين فقد كان بعضهم يريد أن يتولى المشيخة:

١٤ - المهدي، والبعض الآخر:

١٥ - محمد الشّنَواني (توفي عام ١٢٣٣ هـ) وكان المهدي شيخاً بالاسم فقط وسرعان ما خلفه منافسه. وجاء بعد الشنواني:

١٦ - أحمد العروسي (توفي عام ١٢٤٥ هـ).

١٧ - ثم أحمد بن علي الدمهوجي (توفي عام ١٢٤٦ هـ).

١٨ - ثم حسن بن محمد العطار، وكان رجلا

مستنيراً اشتهر بعلمه. وكان أيضاً شاعراً ناثراً من أصحاب الأساليب (توفي عام ١٢٥٠ هـ).

١٩ - ثم الشيخ حسن القُوَيْسِني (توفي عام ١٢٥٤ هـ).

٢٠ - ثم أحمد الصائم السفطي (توفي عام ١٢٦٣ هـ).

٢١ - ثم إبراهيم بن محمد الباجوري (البَيْجُوري المتوفى عام ١٢٧٧ هـ)، وكان عالماً عظيماً ولكنه كان ضعيف الإدارة. ولما منعه الكبر من النهوض بأعباء منصبه عين مكانه:

٢٢ - مجلس من أربعة وكلاء، وفي سنة ١٢٨١ هـ انحل بتعيين:

٢٣ - مصطفى العروسي (حتى عام ١٢٨٧) وهو الذي أعد الإصلاحات التي أنفذها خلفه.

٢٤ - وتولى المشيخة بعده الشيخ محمد العباسي

المهدي الحنفي الذي ذكرناه من قبل (انظر الفقرة الثالثة) وكان يؤيده الخديو إسماعيل تأييداً قوياً، وقد اضطر خلال الفتنة التي قامت في عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) إلى التقهقر وقتاً ما أمام الشيخ محمد الإنبابي، ولكن سرعان ما عاد إلى منصبه وظل فيه إلى ٣ ربيع الثاني عام ١٣٠٤ وعندها خلفه:

٢٥ - الشيخ محمد الإنبابي، وهو عالم كبير، ولكنه كان خصماً قوياً لكل تجديد، وقد كلفته الحكومة بكتابة تاريخ للأزهر مستنداً إلى الوثائق الأصلية، ولكنه لم يؤد هذه المهمة قط، وفي عام ١٣١٣ هـ ترك منصبه فخلفه فيه:

٢٦ - الشيخ حسونة النواوي الحنفي.

٢٧ - ثم خلفه عام ١٣١٧ هـ (١٨٩٩ م) عبد عبدالرحمن النواوي الحنفي، وتوفي النواوي بعد وقت قصير وخلفه في السنة نفسها:

٢٨ - الشيخ سليم البشري المالكي، وكان شيخ

المالكية منذ عام ١٣٠٥ هـ (١٨٨٨ م).

٢٩ - وفي عام ١٣٢٣ خلفه الشيخ عبدالرحمن الشربيني[١].

٥ - وتعطينا الكتب التي تدرس في الأزهر فكرة عن الذوق العلمي والأدبي الذي كان سائداً في القرون الأخيرة. وقد ذكرنا من قبل أن الكتب القديمة أخذت على مر الأيام تصاب بالعقم. ونلاحظ هذه الظاهرة بعينها عند أصحاب الحضارات الأخرى التي وقعت فريسة للجمود الديني.

على أن حركة الطباعة وما بدا فيها من نشاط عظيم وإنشاء دار الكتب المصرية أيضاً كان لهما الفضل

---

(١) واستقال سنة ١٣٢٤ فعاد الى المشيخة الشيخ حسونة النواوي واستقال في سنة ١٣٢٧ فتولاها الشيخ سليم البشري. ولما توفي سنة ١٣٣٥ تولاها الشيخ محمد ابو الفضل الجيراوي الى سنة ١٣٤٦ ثم الشيخ محمد مصطفى المراغي الى سنة ١٣٤٨ فالشيخ محمد الاحمدي الظواهري واستقال في سنة ١٣٥٤ وعاد الى المشيخة الشيخ محمد مصطفى المراغي.

في أن بدأ العلماء ـ حتى أنصار المدرسة القديمة منهم ـ يوجهون عنايتهم إلى المؤلفات القديمة القيمة في الأدب والشعر واللغة والتاريخ إلى غير ذلك. وكان سلطان القرآن وأهمية الحديث سبباً في استمتاع المصنفات القديمة ـ وبخاصة التي كتبت في الحديث والتفسير ـ بالشهرة التي بقيت على مر الزمان.

وإذا ألقينا نظرة على منهج الدراسة في الأزهر وبدأنا بالنحو فإن أحق الكتب بالذكر في هذا الموضوع هو كتاب الأجرومية لمحمد بن داود الصنْهاجي المتوفى عام ٧٢٣ هـ. ولعل أهم الشروح التي وضعت لهذا الكتاب شرح حسن الكفراوي المتوفى عام ١٢٠٢ هـ. وشرح الشيخ خالد الأزهري المتوفى عام ٩٠٥ هـ، مع حاشيتي أبي النجاء والعطار، وتدرس في الأقسام العالية كتب عبدالله بن يوسف ابن هشام المتوفى عام ٧٦١ هـ، وهي « قطر الندى » و « شذور الذهب » و « مغني اللبيب » مع شروح وتعليقات عدة. وكذلك ألفية ابن مالك المتوفى عام

٦٧٢ هـ مع شروح ابن عقيل المتوفى عام ٧٦٩ هـ والأشموني المتوفى حوالى ٩٠٠ هـ مع حاشية الصبان المتوفى عام ١٢٠٦ هـ إلى غير ذلك من الكتب. ويأتي بعد هذه الكتب في المرتبة «لامية الأفعال» لابن مالك.

وكان أكثر المعاجم القديمة استعمالا هو قاموس الفيروز آبادي. ولفظ «قاموس» يدل في العصر الحديث على «المعجم». وكان للصحاح الذي صنفه الجوهري شهرة طيبة أيضاً. ويعنينا من هذا الكتاب مباحثه التي تفسر الكلمات اللغوية التي وردت في الشعر القديم، أما العرب فيبحثون عن المعنى اللغوي للوصول إلى المعنى الشعري. ولما تم طبع القاموس عام ١٣٠٨هـ (١٨٩١ م) قيل فيه: إن لهذا الكتاب القيم منافع لا نزاع فيها، وهو يبين أيضا مستور المعاني في القرآن والحديث مما كان موضوع خلافات لا تحصى؛ فهو حري بتقدير العلماء... الخ.

وتتصل علوم البيان ـ التي نهتم بها نحن الغربيين

اهتماماً قليلاً ـ بعلوم اللغة. وأشهر المصنفات فيها رسالة أبي القاسم السمرقندي (المتوفى عام ٨٠٩ هـ) في الاستعارات مع الشروح والحواشي الكثيرة التي ذيلت بها، ورسالة الدردير المتوفى عام ١٢٠١ هـ وكان فقيهاً مالكياً شهيراً، ورسالة الصَّبّان.

وكان يدرس في الأقسام العالية «تلخيص المفتاح» للقزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ، ولعل أهم الشروح على هذا التلخيص هو «مطول سعد الدين التفتازاني» المتوفى عام ٧٩١ هـ. ومع أن دراسة الفلسفةأغفلت منذ عدة قرون إلا أن المنطق وحده ظل يدرس إلى الآن. ومما يعتمدون عليه في دراسته «السُلَّم» للأخضري المتوفى عام ٩٤١ هـ وله شروح كثيرة، وكذلك الشروح المتعددة لكتاب إيساغوجي الذي وضعه فرفريوس وشرحه الأبهري المتوفى عام ٦٦٣ هـ والشمسية لعلي بن عمر القزويني المتوفى عام ٦٧٥ هـ، وموجز لمحمد بن يوسف السنوسي المتوفى عام ٨٩٢ هـ.

وفي مقدمة العلوم الدينية التي يعنى بها : علم التوحيد وطرائقه ، وكتب العقائد . ويعتمد كثيراً على كتاب العقيدة الكبرى والعقيدة الصغرى للسنوسي الذي ذكرناه آنفاً ، ويدرس كذلك كتاب الجوهرة لإبراهيم بن إبراهيم اللقاني المتوفى عام ١٠٤١ ، وكتاب الخريدة لمؤلفه الدردير السابق ذكره. وعلى هذه الكتب شروح كثيرة للعلماء المتقدمين والمحدثين أمثال محمد الأمير والهُدْهُدي والشرقاوي والباجوري، ونذكر إلى جانب ذلك كتب المولد والمدائح النبوية.

ولا يزال العلماء إلى اليوم يقرأون أمهات كتب الحديث وبخاصة البخاري، بينما تستخدم في التدريس مؤلفات أحدث عهداً ، وأهم هذه المؤلفات « الجامع الصغير » للسيوطي المتوفى عام ٩١١ مع ذيل له وتعليقات وملخصات. ويتصل بعلم الحديث السيرة النبوية. وأهم الكتب في هذا الموضوع « الشمائل » للترمذي المتوفى عام ٢٧٩ و « المواهب اللدنية »

للقسطلاني المتوفى عام ٩٢٣ ، « والشفـاء » للقـاضي عياض المتوفى عام ٥٤٤ هـ ، وأشهر الكتب في علم مصطلح الحديث : كتاب « البيقونية » وقد ألفه أحد علماء القـرن الحادي عشر الهجـري (السـابـع عشر الميلادي) ثم الكتاب المختصر الذي يسمى باسم كلماته الأولى « غرامي صحيح » :

أمـا التفسير فقـد انصرفـوا عـن دراسـة تفسير الزمخشري الذي كانت له شهرة قديمة وذلك بتأثير تيارات العقائد المعارضـة . وقـد رأوا أخيراً بفضـل التأثير الأوروبي أن تفسير الطبري جديـر بـالطبـع ، ويكثر كذلك الرجوع إلى تفسير فخر الدين الرازي المتوفى عام ٦٠٦ هـ ، ونـذكـر إلى جـانـب ذلـك مؤلفات الجلالين : المَحَلِّي المتوفى عام ٨٦٤ والسيوطي المتوفى عام ٩١١ مع حاشية سليمان الجمل المتوفى عام ١٢٠٩ هـ . ونذكر كذلك كتاب « السراج المنير » للخطيب الشربيني المتوفى عام ٩٧٧ هـ ، و « إرشاد العقل السليم » لأبي السعود العمادي التركي المتوفى عام

٩٨٢ هـ. ويندر الرجوع إلى تفسير البيضاوي المتوف عام ٧١٦ هـ وإلى الشروح التي كتبها عليه الخفاجي وشيخ زاده وغيرهما.

أما علم الأصول المشترك بين جميع المذاهب فيدرس على وجه خاص في كتاب «جمع الجوامع» لعبد الوهاب السبكي المتوفى عام ٧٧١ هـ.

على أن أصحاب كل مذهب يتبع في الفروع كتبه الخاصة به. ولكتاب «منهاج الطالبين» للنووي المتوفى عام ٦٧٦ مقام لا يجارى بين الشافعية، وهو مقتبس من كتاب «المُحَرر» للرافعي المتوفى عام ٦٢٣ هـ.

وأشهر الشروح التي كتبت على المنهاج هي: «النهاية» للرَّمْلي المتوفى عام ١٠٤٤ هـ و«تحفة المحتاج» لابن حجر الهيتمي المتوفى عام ٩٧٤ هـ (أو ٩٧٣ هـ):

ومن المصنفات المشهورة أيضاً كتابا زكريا الأنصاري المتوفى عام ٩٢٦ هـ وهما «التحرير»

و « منهج الطلاب »، وهناك إلى جانب ذلك شرح ابن قاسم الغزي المتوفى عام ٩١٨ هـ المسمى « القول المختار » وكتـاب « الإقنـاع » للخطيـب الشربيني، ومختصر أبي شجاع الأصفهاني المتـوفى حـوالى عـام ٥٠٠ هـ.

وقد أهمل استعمال كتاب « الهداية » الذي صنفه علي المرغيناني المتوفى عام ٥٩٣ هـ ـ وكانت له أهمية كبرى بين الحنفية ـ وذلـك بعـد ظهـور مـؤلفـات أحدث منه. ويشيع استعمال كتـاب كنـز الدقـائـق لعبدالله بن أحمد النَسَفي المتوفى عام ٧١٠ هـ مع شروح العيني المتوفى حـوالى عـام ٨٥٧ هـ، و « ملا مسكين » المتوفى حوالى عام ٩٥٠ هـ، وابن نُجَيْم المتوفى عام ٩٧٠ هـ، ومصطفى الطائي المتوفى عام ١١٩٢ هـ؛ ويجدر بنا أن نذكر أيضاً كتاب « نور الإيضاح » لحسن الشُرُنْبُلاَلي المتوفى عام ١٠٦٩ هـ، وكتاب « مراقي الفلاح » مع حاشية الطهطاوي المتوفى عام ١٢٣١ هـ، وكذلك شرح الحَصْكَفِي المتوفى عام

١٠٨٨ هـ المسمى « الدر المختار » مع حاشية ابن عابدين المتوفى عام ١٢٥٣ هـ على « تنوير الأبصار » لمحمد بن عبدالله التمرطاشي (المتوفى عام ١٠٠٤ هـ) وكتاب « غرر الأحكام » وشرحه المسمى « درر الحكام » لملا خسرو المتوفى عام ٨٨٥ هـ . وقد ابتكر ابن نجيم أحد الشراح طريقة قيمة ضمنها كتابه « الأشباه والنظائر » كما صنف مجموعة في الفتاوى .

ونذكر من بين أمهات المؤلفات التي بقيت إلى يومنا هذا ويدرسها المالكية إلى جانب المصنف الرئيسي « الموطأ » لمالك بن أنس المتوفى عام ١٧٩ هـ ما يأتي :

« الرسالة » لعبدالله بن أبي زيد القيرواني المتوفى عام ٣٨٨ هـ . وقد شرح هذه الرسالة كثيرون منهم أبو الحسن الشاذلي المتوفى عام ٩٣٩ هـ ، والتتائي المتوفى عام ٩٤٢ هـ ، والأجْهُوري المتوفى عام ١٠٦٦ هـ ، وخليل بن إسحق المتوفى عام ٧٦٧ هـ ، وللمختصر الذي كتبه مكانة سامية بين المالكية أشبه

بمكانة كتاب النووي بين الشافعية. وقد زاد معظم المالكية المبرزين في هذا المختصر، نذكر من بينهم التتائي[٤] والأجهوري وعبدالباقي بن يوسف الزُرْقـاني المتـوفى عـام ١٠٩٩ هـ، والخِرْشي المتـوفى عـام ١١٠١ هـ، والدردير المتوفى عـام ١٢٠١ هـ، ومحمد عليش المتوفى عام ١٢٩٩ هـ، وهناك غير ذلك متن هام صغير يسمى المقدمة لعبد الباري العشماوي مع شرح أحمد بن تركى المتوفى حوالى عام ٩٩٢ هـ، وتعرف هذه المقدمة كذلك باسم «العِـزِيـة» وقـد شرحها كل من ابن تركي والفيشي والزرقاني.

والمصنفات الحديثة في المذهب الحنبلي قليلة العدد كالحنابلة أنفسهم، يشتهر منها «دليل الطالب» لمرعي ابن يوسف المتوفى عام ١٠٣٣ هـ، ومنتهى الإرادات لمحمد بن أحمد الفتوحي.

ويدرس رجال المذاهب الأربعة على السواء علم الفرائض في السراجية «والرجبية».

وهذه العلوم ـ بوجـه عـام ـ تـدرس أيضـاً في

الأزهر في كتاب «المبادىء النصرية لمشهور العلوم الأزهرية» (القاهرة ١٣٢٠ هـ). وتطبع كثيراً في العهد الأخير الكتب المدرسية الذائعة الاستعمال، وخاصة ما كان منها شعراً مثل كتاب «مجموع المتون» (القاهرة، طبعة حجرية سنة ١٣٠٦ هـ، ص ٣٤٩، وطبعة سنة ١٣٠٢ هـ، ص ٢٣٩).

٦ - والأزهر كغيره من الجامعات تكونت له على مر الزمن مكتبة هامة تستخدم للدرس والتدريس، ولما أنشئت المكتبة الخديوية عام ١٨٧٠ نقلت جميع الكتب التي كانت في المدارس المختلفة الى هذه المكتبة الجديدة عدا الأزهر، فإنه لم يؤخذ شيء من الكتب المحفوظة فيه، ولم يكن ذلك في صالح المستشرقين. وكان الأجدر أن يفرق بين الكتب التي في الأزهر بحيث تستبقى فيه الكتب الدراسية، أما الكتب العلمية الأخرى فترسل إلى هذه المكتبة الجديدة. لهذا كانت معلوماتنا عن محتويات المكتبة الأزهرية غير كافية، بل الأمر أكثر من هذا فنحن

لا نعرف على وجه التحقيق ما إذا كانت الكتب المذكورة في الفهارس القديمة لا تزال موجودة إلى اليوم. وقد جمع بوركارت Burckhard فهرساً لهذه الكتب وفقاً لتقديراته الخاصة ونشره عام ١٨١٦ ونشر فلوكل بياناً ببعض كتب الأزهر والمدارس الأخرى واستقى مادته من مخطوط في ڤينا (حاجي خليفة جـ ٧، ص ١ - ٢٢).

ويؤخذ من فهرس رسمي نشر عام ١٢٦٨ هـ (١٨٥١) أن أقسام الأزهر وأروقته ومنشآته كانت بالأسماء الآتية:

١ - الترك ٢ - الشوام ٣ - الكرد ٤ - المغاربة ٥ - النجارى ٦ - الصعايدة ٧ - الريافة (أهل الدلتا) أو المنايفة (أهل المنوفية) أو الشيخ الشنواني ٨ - البحاروة (أهل البحيرة) ٩ - الشيخ الباجوري ١٠ - المدرسة الإبتغاوية ١١ - الفلاتة (أهل إفريقية الوسطى) ١٢ - الشيخ تعيلب ١٣ - الدناشرة (أهل دنوشر وما جاورها) ١٤ - ابن مُعَمّر ١٥ -

المدرسة الطيبرسية ١٦ ـ الشرقاوي ١٧ ـ الشبراخيتي ١٨ ـ الهنود ١٩ ـ البغدادية ٢٠ ـ الدمنهوري ٢١ ـ البشابشة (أهل بشبيش وما جاورها) ٢٢ ـ الدكارنة أو الصليحية ٢٣ ـ دارفور ٢٤ ـ اليمنية ٢٥ ـ البرابرة ٢٦ ـ الجاوة ٢٧ ـ العمارة الجديدة أو محمد المغربل ٢٨ ـ السليمانية ٢٩ ـ عيسى أفندي ٣٠ ـ الفَيْمَة ٣١ ـ الجبرتية.

وأغنى هذه الأروقة هو رواق الترك ورواق المغاربة ورواق الشوام ورواق الصعايدة ورواق الكرد. أما أروقة النجّارى والريافة والدناشرة والدمنهوري والمدرسة الإبتغاوية والمدرسة الطيبرسية فأقل من السابقة. وتملك الأروقة الأخرى ما بين مئة ومئتي مجلد، وفي بعض الأحيان لا يصل هذا العدد إلى المئة. ويقدر عدد الكتب التي في الأزهر ـ وفقاً لهذا الفهرس ـ بنحو ثمانية آلاف مصنف تتضمن ١٩ ألف مجلد، ولا أعرف أي إحصاء رسمي آخر عمل بعد ذلك العهد.

الأزهر بعد ذلك

لعل خير ما خلفه الفاطميون لمصر وللعالم الإسلامي أجمع ذلك المسجد الأزهر العتيق، فقد كان بيتاً من بيوت الله يعمر النفوس بالإيمان ويهديها سواء السبيل، ثم نهض إلى جانب هذا برسالة أخرى حمل بها عبء المعارف الإسلامية بعد سقوط بغداد، وصار المثابة الأخيرة والكعبة التي يؤمها طلاب العلم من جميع الأقطار.

ولقد وقفت من المادة السابقة على شيء من تاريخ الأزهر في القرون الوسطى وعرفت ما لقي من عطف ورعاية، وما تناوب عليه من أحداث وغير، فولاة الأمر كانوا دائماً يقدرون الأزهر قدره، ويدركون عظم ما له من أثر في العالم الإسلامي ويعرفون أنه خير وسيلة لإصلاح المسلمين وبخاصة قبل إنشاء المدارس الحديثة ونهجها في التعليم على الطراز الأوروبي. وتاريخنا الحديث حافل بالجهود التي بذلت

لإصلاح الأزهر، فالأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده بذل في هذا السبيل جهداً مشكوراً، وكان يرى أن بقاء الأزهر على حاله محال، وأنه إما أن يعمر وإما أن يتم خرابه [1].

ولما ولي الخديو عباس الثاني الحكم تقدم إليه الشيخ محمد عبده بخطة لإصلاح الأزهر، ووفق إلى استصدار قانون تمهيدي في ١٧ رجب سنة ١٣١٢ = ١٥ يناير سنة ١٨٩٥. وتألف مجلس لإدارة الأزهر من أكابر شيوخه الذين يمثلون المذاهب الأربعة. وعني المجلس بحركة الإصلاح: فجعل للشيوخ مرتبات، واستصدر قانوناً لكساوي التشريف، واهتم بمساكن المجاورين، وعمل على تنظيم توزيع الجراية، وحدد العطلات وقصر أجلها، وأدخل بعض العلوم الحديثة، وعني بمكتبة الأزهر، وأنشأ مكتبات في المعاهد الملحقة به.

---

(١) انظر كتاب الإسلام والتجديد في مصر، القاهرة سنة ١٩٣٥، ص ٦٨.

وانتقل الأزهر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ إلى مرحلة أخرى من النظام، إذ زيدت فيه مواد الدراسة، وبين اختصاص شيخ الجامع الأزهر، وأنشىء له مجلس تحت رياسة شيخه يسمى مجلس الأزهر الأعلى، ووضع فيه نظام لهيئة كبار العلماء، وجعل لكل مذهب من المذاهب الأربعة شيخ ولكل معهد من المعاهد مجلس إدارة.

واستمر الأزهر خاضعاً لهذا القانون مع ما لحقه من التعديل إلى أن صدر القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٢٣ بإنشاء قسم للتخصص.

وفي ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠) صدر مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية، وبدىء العمل به من سنة ١٩٣١.

وقد جعل هذا القانون التعليم في الأزهر أربع مراحل:

١ ـ ابتدائي ومدته أربع سنوات ويدرس فيه من المواد ما يلي:

الفقه، الأخلاق الدينية، التجويد، استذكار القرآن الكريم، التوحيد، السيرة النبوية، المطالعة والمحفوظات، الإنشاء، النحو، الصرف، الإملاء، الخط، التاريخ، الجغرافية، الحساب، الهندسة العملية، مبادىء العلوم، تدبير الصحة، الرسم.

٢ ـ ثانوي ومدته خمس سنوات ويدرس فيه من المواد ما يلي:

الفقه، التفسير، الحديث، التوحيد، استذكار القرآن الكريم، النحو، الصرف، البلاغة (البيان والبديع والمعاني)، العروض والقافية، المطالعة والمحفوظات، الإنشاء، أدب اللغة، الرياضة (الحساب والهندسة والجبر)، العلوم (الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعي)، المنطق، التاريخ، الجغرافية، الأخلاق، التربية الوطنية.

٣ ـ عال ومدته أربع سنوات وينقسم إلى ثلاث كليات:

(أ) كلية اللغة العربية ويدرس فيها من المواد ما يلي:

النحو، الوضع، الصرف، المنطق، علوم النبلاغة، الآداب العربية وتاريخها، تاريخ العرب قبل الإسلام وتاريخ الأمم الإسلامية، التفسير، الحديث، الأصول، الانشاء، فقه اللغة.

(ب) كلية الشريعة ويدرس فيها من المواد ما يلي:

التفسير، الحديث متناً ورجالا ومصطلحاً، أصول الفقه، تاريخ التشريع الإسلامي، الفقه مع مقارنة المذاهب في المسائل الكلية وحكمة التشريع، آداب اللغة العربية، علوم البلاغة، المنطق.

(ج) كلية أصول الدين ويدرس فيها من المواد ما يلي:

التوحيد مع إيراد الحجج ودفع الشبه خصوصاً الذائع في العصر منها، المنطق والمناظرة، الفلسفة مع الرد على ما يكون منافياً للدين منها، الأخلاق، التفسير، الحديث، آداب اللغة العربية وتاريخها، تاريخ الإسلام، علم النفس، علوم البلاغة.

٤ ـ التخصص وهو على نوعين: تخصص في المهنة، وتخصص في المادة. والغرض من التخصص في المهنة، هو إعداد علماء يقومون بمهنة الوعظ والإرشاد، أو الوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية، والإفتاء والمحاماة، أو التدريس في المعاهد الدينية ومدارس الحكومة.

والغرض من التخصص في المادة إعداد علماء متفوقين في العلوم الأساسية لكل كلية من الكليات الثلاث.

ويعين حاملو شهادة هذا القسم في وظائف التدريس بالكليات وبأقسام التخصص.

وهناك علاوة على ذلك أقسام غير نظامية يسمح فيها بدخول الطلبة الذين لم تتوافر فيهم شروط القبول بالأقسام النظامية، وكذلك أفراد الجمهور للتوسع في دراسة اللغة العربية والعلوم الدينية.

الشهادات

والشهادات التي تعطى للناجحين في الامتحانات النهائية هي:

١ ـ الشهادة الابتدائية:

تمنح لمن أتموا دراسة القسم الابتدائي وتخول صاحبها الاندماج في القسم الثانوي للقسم الأول.

٢ ـ الشهادة الثانوية للقسم الأول:

تمنح لمن أتموا دراسة السنوات الأولى والثانية والثالثة من القسم الثانوي وتخول صاحبها الاندماج في القسم الثانوي للقسم الثاني.

٣ ـ الشهادة الثانوية للقسم الثاني:

تمنح لمن أتموا دراسة السنتين الرابعة والخامسة من القسم الثانوي وتخول صاحبها الاندماج في الكليات.

٤ ـ الشهادة العالية:

تمنح لمن أتموا دراسة كلية من كليات القسم العالي. والحائزون لها يكونون أهلا للوظائف الكتابية بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية والمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية والأوقاف والتدريس في المساجد ولوظائف الخطابة والإمامة والمأذونية.

٥ ـ شهادة العالمية:

تمنح لمن أتموا دراسة التخصص في مهنة التدريس أو القضاء الشرعي أو الوعظ والإرشاد، والحائزون لها من قسم التخصص في مهنة التدريس يكونون أهلا للتدريس في المعاهد الدينية وفي مدارس الحكومة. والحائزون لها من قسم التخصص في القضاء يكونون أهلا للوظائف القضائية بالمحاكم الشرعية والإفتاء والمحاماة أمام المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية.

والحائزون لها من قسم التخصص في الوعظ والإرشاد يكونون أهلا لوظائف الوعظ والإرشاد.

٦ - شهادة العالمية مع لقب أستاذ:

تمنح لمن تخصص في مادة من المواد. والحائزون لها يكونون أهلا للتدريس في الكليات وفي أقسام التخصص.

مجلس الأزهر الأعلى

قضى القانون الجديد بتأليف هيئة تشريعية لها حق النظر في اللوائح والقوانين التي تلزم لسير الدراسة والإدارة وغيرها في الأزهر والمعاهد الدينية، وتسمى تلك الهيئة «مجلس الأزهر الأعلى» وهو يؤلف من:

(١) شيخ الجامع الأزهر.

(٢) وكيل الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وله رياسة المجلس عند غياب شيخ الجامع الأزهر.

(٣) مفتي الديار المصرية.

(٤) مشايخ الكليات الثلاث.

(٥) وكيل وزارة الأوقاف.

(٦) وكيل وزارة المعارف العمومية.

(٧) وكيل وزارة المالية.

(٨) اثنين من هيئة كبار العلماء ويعينان بأمر ملكي لمدة سنتين.

(٩) اثنين ممن يكون في وجودهم بالمجلس مصلحة للتعليم في الأزهر والمعاهد الدينية ويعينان بمرسوم لمدة سنتين.

المعاهد الدّينية التابعة للأزهر

أطلق اسم الجامع الأزهر في القانون على كليات التعليم العالي وعلى أقسام التخصص.

ويطلق اسم المعاهد الدينية على معاهد التعليم

الديني الإسلامي التي يكون التعليم فيها بقصد تفقه الطلاب في دينهم وفي اللغة العربية وإعدادهم لدخول الجامع الأزهر.

والتعليم في هذه المعاهد: ابتدائي، أو ابتدائي وثانوي.

والمعاهد الدينية الآن هي:

١ ـ المعهد الأزهري بالقاهرة: ابتدائي وثانوي.

٢ ـ معهد الإسكندرية ابتدائي وثانوي.

٣ ـ معهد طنطا ابتدائي وثانوي.

٤ ـ معهد الزقازيق ابتدائي وثانوي.

٥ ـ معهد أسيوط ابتدائي وثانوي.

٦ ـ معهد دسوق ... ابتدائي

٧ ـ معهد دمياط ... ابتدائي

+ الأزهر، أي الجامع الأزهر: وهذا المسجد

(ربما نسب اسمه إلى فاطمة الزهراء، ولو أنه ليس بين أيدينا وثيقة قديمة تؤيد ذلك) من أهم مساجد القاهرة في الوقت الحاضر. وهذه القاعدة من قواعد العلم التي كانت ـ على ما هو واضح ـ إسماعيلية منذ أنشأها الفاطميون في القرن الرابع الهجري (التاسع الميلادي) قد غشيت نورها رِدَّة في عهد الأيوبيين السنيين، ثم استعادت نشاطها كله في عهد السلطان بيبرس، وظلت على مذهب أهل السنة منذ أيام الأيوبيين.

ويرجع نفوذ الأزهر من ناحية إلى المركز الجغرافي والسياسي الذي تشغله القاهرة في العالم الإسلامي، وخاصة منذ سقوط العباسيين ببغداد، ذلك المركز الذي يجتذب إليها العلماء والطلاب ويقدم المأوى لكثير من الحجاج المغاربة في طريقهم إلى مكة، كما يرجع من ناحية أخرى إلى موقع هذا المسجد الرحيب نفسه في ذلك الحي الذي كان حتى القرن التاسع عشر قلب مدينة القاهرة.

كان الأزهر في عهد المماليك معهداً للعلم من معاهد كثيرة، ثم أفاد من اختفاء جميع كليات القاهرة تقريباً أيام سلطان العثمانيين، فأصبح المعقل الوحيد في قصبة البلاد لدراسة اللغة العربية والعلوم الدينية، وغدا منذ القرن الثامن عشر موحّداً واكتسب شرف الكل المتسق الأجزاء: مدرسة وجامعة في آن واحد، على الرغم من اضمحلال مناهجه العقلية ونظامه. ونما الأزهر في القرن العشرين حتى تجاوز نطاق المسجد وبدأ يضم شبكة كاملة من المؤسسات التعليمية الإسلامية. وقد بلغ مجموع من التحقوا به سنة ١٩٥٣، بما في ذلك كلياته في القاهرة ذات الصبغة الجامعية، ومدارسه الابتدائية والثانوية في مصر: ٣٠,٠٠٠ تلميذ وطالب، ٤,٥٠٠ منهم أجانب. زد على ذلك أن بعض المؤسسات القائمة خارج مصر تدور في فلكه. وينهض بالعمل فيه الآن أساتذته الذين أوفد عدد منهم إلى البلاد الإسلامية على اختلافها. وهو يجعل الناس يحسون بما له من أثر بفضل مجلته الشهرية عامة، والتلاميذ والطلاب

الأجانب الذين يفدون ليتلقوا مناهجه في مصر خاصة، ويبقى بعض هؤلاء في القاهرة، ولكن أغلبيتهم يعودون إلى اوطانهم فيسهمون في نشر المعرفة باللغة العربية والأفكار السياسية والدينية الإسلامية.

١- مبَانيهِ وَأثَاثه

روعي في خطة الأزهر أن يكون مقاماً للعبادة في القصبة القاهرة التي أنشأها القائد الفاطمي الظافر جوهر الكاتب الصِقِلّي وحدة واحدة لسكن مولاه الخليفة الفاطمي أبي تميم مَعَدّ المعز لدين الله وحاشيته وجنده. وبدىء في تشييد المسجد القائم في الجنوب وفي جوار القصر، في الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة ٣٥٩ (٤ أبريل سنة ٩٧٠) واستمر ذلك سنتين؛ وافتتح بعد ذلك مباشرة، في السابع من رمضان سنة ٣٦١ (٢٢ يونيه سنة ٩٧٢؛ انظر نص نقش على القبة وتاريخه سنة ٣٦٠ في المقريزي: الخطط، القاهرة سنة ١٣٢٦ هـ، جـ ٤، ص ٤٩ وما

بعدهـا ، وقـد اختفـى هـذا النقش الآن) . وكـان الأزهر يشار إليـه كثيراً على اعتبـار أنـه « مسجـد القاهرة » ، والحق انه كان له في القاهرة الفاطمية نفس الشأن الذي كان لمسجد عمرو بن العاص في الفسطاط أو مسجد ابن طولون في القطـائـع . وقـد كانت هذه المساجد الثلاثة المراكز الدينية للأحياء الكائنة فيها التي كانت في تلك الأيام بلدانا صغيرة قائمة بذاتها متجاورة . وكانت صلاة الجمعة تقام في هذه المساجد الثلاثة ، وكان الخليفة من حين إلى حين يجعل الخطبة تتلى فيها جميعاً . وبعد سنة ٣٨٠ هـ (٩٩٠ م) نعم جامع الأنور (الحاكمي) الجديد ـ الذي شيد في الجانب الشمالي من القاهرة الفاطمية ـ بمزايا الأزهر . وقد عمل كثير من الخلفاء الفاطميين على الرقي بالأزهر ، وأغنـوه بـالهبـات والأوقـاف . وسرعان ما رفع السقف الأصلي الذي كان قصيراً جداً ، وقـد حـدث ذلـك في تـاريـخ غير معلـوم (الخطط ، جـ ٤ ، ص ٥٣) . وأدخل العـزيـز نـزار (٣٦٥ ـ ٣٨٦ هـ = ٩٧٦ ـ ٩٩٦ م) والحاكم بأمر

الله (٣٨٦ ـ ٤١١ هـ = ٩٩٦ ـ ١٠٢٠ م) بعض التحسينات على الأزهر، وربما كان العزيز هو الذي زاد على الأزهر الإيوانين الجانبيين (الشمالي والجنوبي) اللذين يضم كل منهما ثلاث مقصورات. وثمة وقفية تاريخها سنة ٤٠٠ هـ (١٠٠٩ ـ ١٠١٠ م) تلقي ضوءاً على نظام العاملين فيه وعلى جهاز العبادة به (ولكنها لم تذكر شيئاً عن التدريس فيه، انظر الخطط، جـ ٤، ص ٤٩ وما بعدها). وإلى هذا العهد ترجع الهيئة التي عليها الصحن الأوسط الرحيب الذي تحيط به أروقة ذات عقود فارسية، وكذلك هيئة إيوان الصلاة بمقاصيره الخمس المتوازية على جدار قبلة الجامع. والبناء من الآجر المعالج بالملاط العادي أو المزخرف. وتقوم عقود الصحن وإيوان الصلاة والإيوانين الجانبيين على عمد رفيعة استخدمت للمرة الثانية. ويجب أن نذكر ما زاده على الأزهر الخلفاء المستنصر، والحافظ (تحسينات وتعديلات للمقصورة الفاطمية من جانب الباب الغربي) والعامر (المحراب الخشبي الذي يوجد الآن في متحف الآثار العربية

بالقاهرة). وطوال هذا العهد، كان للأزهر ـ بحكم ما يلقى فيه من دروس ـ شأن في الدعوة الفاطمية، وهو أمر يفسر لنا ما لقيه الأزهر من محن بالانقلاب السني الذي حدث في عهد الأيوبيين الذين حكموا مصر منذ سنة ٥٦٧ هـ (١١٧١ ـ ١١٧٢ م). وقد أزال صلاح الدين بعض الحلى (منطقة فضية من المحراب) وقطع الخطبة منه؛ وكانت صلاة الجمعة في القاهرة لا تقام إلا في الجامع الحاكمي، وقد ردّ صلاح الدين هذا الجامع إلى حظيرة الإسلام بعد أن كان الفرنجة قد جعلوه كنيسة. وظل الأزهر قائماً وإن كان يتدهور (كان عبد اللطيف البغدادي يدرس الطب به في نهاية القرن السادس الهجري الموافق الثاني عشر الميلادي؛ انظر ابن أبي أصيبعة جـ ٢، ص ٢٠٧) ومع ذلك فإن مبانيه أهملت إهمالاً شديداً. وتغير الموقف عندما جاء سلاطين المماليك؛ وقد حزّ في نفس الأمير عز الدين أيدمر الحلي ـ الذي كان يسكن بجوار الأزهر ـ ما آلت إليه حالة الأزهر من اضمحلال، فأنفق مالا على بعض

الإصلاحات بمعاونة السلطان الظاهر بيبرس الذي عمل ـ فيما عمله للأزهر ـ على السماح بأن تردّ الخطبة إليه سنة ٦٦٥ هـ (١٢٦٦ م). وحبست بعض الأوقاف على شيوخه السنيين، وهنالك دبت الحياة فيه مرة أخرى وظلت تنبض في عروقه حتى يومنا هذا. وسقط الأزهر من جرّاء الزلزال الرهيب المشهور الذي حدث سنة ٧٠٢ هـ (١٣٠٢ ـ ١٣٠٣ م) فأصلحه الأمير سلار. وقد اكتسب منظره جلالا بفضل استخدام المرمر في الإصلاحات التي أدخلت على المحراب في تاريخ لا نعلمه (أوائل القرن الرابع عشر الميلادي). على أن المرمر استخدم استخداماً يروع النفس في المنشآت الثلاث الصغيرة من الحجر البديع التي شيدت تجاه الجامع من الخارج، ثم ضمت إليه من بعد وهي: مدرسة الأمير طَيْبَرْس التي بنيت سنة ٧٠٩ هـ (١٣٠٩ م) إلى اليمين من الباب الغربي، ومدرسة الأمير آقبغا عبدالواحد التي شيدت سنة ٧٤٠ هـ (١٣٣٩ ـ ١٣٤٠ م) إلى يسار هذا الباب؛ والمدرسة البديعة التي بناها الخصي جوهر

القَنْقَبَائي ودفن فيها سنة ٨٤٤ هـ (١٤٤٠ - ١٤٤١ م) وتقوم في الركن الشرقي من الجامع الأزهر. وقد ورد في أخبار سنة ٧٢٥ هـ (١٣٢٥ م) ذكر بعض منشآت أقيمت، وحوالى سنة ٧٦١ هـ (١٣٦٠) أعيد بناء المقاصير، وأدخلت بعض التحسينات، ورصدت أموال لإطعام الفقراء وللتدريس مثل إقامة سبيل وتعليم اليتامى القرآن؛ وهدمت منارة كانت قد مالت وجدد بناؤها لهذا السبب ثلاث مرات (٨٠٠، ٨١٧، ٨٢٧ هـ = ١٣٩٧ - ١٣٩٨، ١٤١٤ - ١٤١٥، ١٤٢٣ - ١٤٢٤ م). وفي التاريخ الأخير أقيم صهريج بميضأة في وسط الجامع، وبذلت محاولة لغرس أربع أشجار في الصحن فلم تفلح. وقد عمل السلطان قايتباي أشياء كثيرة للجامع، فقد هدم الباب الغربي وأقام مقامه باباً رشيقاً ألحق به منارة (٨٧٣ هـ = ١٤٦٩)، وأزال حشداً من المساكن الصغيرة كانت زوائد على الشرفات سنة ٨٨١ هـ (١٤٧٦ م) وأمر بإجراء إصلاح شامل للجامع سنة ٩٠١ هـ (١٤٩٦ م).

وزاد قانصوه الغوري على الأزهر مئذنة جديدة يمكن بفضلها تمييزه من بعيد وسط جمع من المآذن في القاهرة (٩١٥ هـ = ١٥١٠ م)، واستمر في هذا العهد رصد المبالغ للتدريس فيه، وكان السلطان سليم ينظر إلى الأزهر بعين الرضا أيام الفتح العثماني.

وكان لتاريخ الأزهر في القرن الثامن عشر شأن يماثل الشأن الذي كان له في عهد الفاطميين. فقد اقتصر تدريس العلوم الإسلامية عليه من وقتئذ، ولذلك اتسع اتساعاً كبيراً. وأقام عثمان كتخدا القازدغلي المتوفى سنة ١١٤٩ هـ (١٧٣٦ م) زاوية للعميان.

ولكن أعظم أصحاب المآثر على الأزهر هو عبدالرحمن كتخدا (توفي سنة ١١٩٠ هـ = ١٧٧٦ م ودفن في الأزهر) فقد أقام المنشآت الآتية وإن كانت لم تبلغ في الجمال مبلغ المنشآت القديمة: هدم جدار القبلة في إيوان الصلاة الكبير فيما عدا المحراب الأصلي فقد أبقى عليه، زاد في الجزء الخلفي من الجامع أربع مقصورات جديدة من عقود الحجر على مصطبة قليلة الارتفاع، ومحراباً، ومنبراً، ومدفناً له،

وصهريجاً، ومدرسة لتعليم الأطفال القرآن، ودبر الزاد والعطايا لفقراء المجاورين، وأنشأ رحبة لها باب على الغرب من المدرسة الطيبرسية والمدرسة الآقبغاوية، وجدد واجهتيها سنة ١١٦٧ هـ (١٧٥٣ م).

وكان الأزهرية - كطلاب البلاد جميعاً - يخرجون إلى الشوارع من حين إلى حين، ويذكر الجبرتي أنه كانت تحدث اضطرابات في الحي يشترك فيها الطلاب، ويروي خبر الفتنة التي قامت ضد الفرنسيين بقيادة بونابرت الذين كانوا يحتلون القاهرة (١٠ جمادى الأولى سنة ١٢١٣ = ٢٠ أكتوبر سنة ١٧٩٨)، وبادر الفرنسيون إلى إخماد هذه الفتنة لتوهم فتبين لهم أن الأزهر وما جاوره هما آخر معقل للمقاومة. وعانى الجامع من قذف الفرنسيين له بالقنابل آخر ما قذفوا، ودنست جنودهم حرمته. ولم تأت عودة الحكم الذاتي في عهد محمد علي للأزهر إلا بأقل الخير، ذلك أن أوقافه كانت قد أسيء

استغلالها. وأصبح خديويُّو مصر وملوكها من بعدُ من المحسنين إلى الأزهر، فقد احتفظوا في يدهم بسلطة البت في أموره آملين أن يسلس لهم لقاء ذلك قياد مشايخه، وهو أمل تحقق بصفة عامة فيما عدا أحوال نادرة أظهر فيها بعضهم كرامة وشجاعة فجائية أصبحت حتى في يومنا هذا موضوعاً من موضوعات الحديث. ويزودنا علي باشا مبارك (الخطط الجديدة، جـ ٤، ص ١٤ ـ ٢٦) بوصف دقيق لمباني الجامع والحياة الأزهرية حوالى سنة ١٨٧٥. ولم يسلم الأزهر من البؤس والاضمحلال الشديدين اللذين آلت إليهما حالة عدد عظيم من مساجد القاهرة لذلك العهد. وقد أحدث الخديويان توفيق وعباس حلمي تجديدات هامة في الأزهر، فإلى ما بين سنتي ١٨٩٠ ـ ١٨٩٢ م يرجع تجديد الصحن والإيوانات المحيطة به. وقد شيد عباس حلمي في الركن الجنوبي للمسجد ـ على موقع منارة عبدالرحمن كتخدا التي هدمت ـ رواقاً يحمل اسمه، وهو بناء رحيب مزود بمساكن للطلبة ومحراب (افتتح سنة

١٣١٥ هـ = ١٨٩٨ م). ولم يصب اشتراك الأزهريين في ثورتي سنة ١٨٨٢ (ثورة عرابي) وثورة سنة ١٩١٩ ضد البريطانيين مباني الأزهر بأي ضرر مادي، وكل ما كان له من أثر هو وقف للدراسة في ثورة ١٩١٩. وقد أدى ازدياد عدد الطلبة سنة ١٩٣٥ إلى اضطرار الأزهر إلى إلقاء بعض مناهجه في المساجد المجاورة التي استخدمت ملاحق له. وفي سنة ١٩٣٠ استوجب فصل الكليات الثلاث الخاصة بالدراسات العليا تدبير مبان مدنية في القاهرة لإيواء هذه الكليات خارج المسجد، وقد تخلى الأزهر عن هذه المباني عندما أقيمت مبان جديدة على منطقة خلف الأزهر (منشآت حديثة، وفصول ومكاتب ومقاعد ومعامل.. وغير ذلك). وفي سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ أقيم مبنى عام للإدارة على الموقع الذي إلى الشمال من الأزهر، كما أقيمت ثلاث عمائر أخرى من أربعة طوابق ليستقر فيها المعهد الابتدائي والمعهد الثانوي؛ ومجموعة واحدة من المباني لكلية الطب ومستشفى. وإلى الشرق أيضاً أقيمت سنة ١٩٥٠

قاعة كبرى للاجتماعات تسع أربعة آلاف شخص ولها منارة مرتفعة، كما أقيم مبنى لكلية الشريعة. وفي سنة ١٩٥١ شيد مبنى لكلية اللغة العربية. وإلى الشرق أيضاً هدمت بعض البيوت القديمة سنة ١٩٥٥، لتهيئة الأرض لإقامة كلية أصول الدين (لا تزال تقوم في حي شبرا). والمكتبة الكبرى (التي تشمل المخطوطات وغيرها) تقوم الآن في مدرسة آقبغا التي جدد بناءها الخديو توفيق. وتشيد الآن (١٩٥٦ - ١٩٥٧) مدينة جامعية للأزهريين الأجانب على موقع ميدان الغفير القديم بالعباسية تحقيقاً للسياسة الاجتماعية التي تسير عليها الجمهورية المصرية الفتية، وسوف يسمح ذلك بإيواء الطلبة الذين كانوا يزدحمون في محيط الجامع نفسه أو ينامون في البلد بمنازل تابعة لأمناء الأوقاف أو عند الأسر الخاصة. ولا يزال صحن الأزهر وإيوان الصلاة فيه يستخدمان في تدريس بعض المناهج الدراسية للأجانب وفي الدروس الخاصة الاستثنائية؛ ويغشاهما بعض فتيان الأزهريين لاستذكار كتبهم، وهم على عهدهم يروحون ويجيئون

ملتزمين السنة القديمة فيساعدون بذلك على مظهر النشاط الذي يتسم به الجامع. زد على ذلك أن للأزهريين منشآت حديثة في كل مكان، وكذلك الأمر في المحافظات فإن للمؤسسات المحلية مباني خاصة خارج المساجد.

٢ - الأزهر: المَسجِدُ وَبَيتُ الشَّعبِ :

كان للأزهر ـ شأن جميع المساجد ـ وظيفة مزدوجة، فقد كانت تقام فيه الصلوات المفروضة والصلوات التي تؤدى في ظروف استثنائية، وتاريخه من ثم يرتبط بتاريخ مصر، فقد كان الناس يجتمعون فيه أيام الكوارث (مثل الوباء والمجاعة أو الحرب) يتوجهون إلى الله بالدعاء، ويستمعون إلى تلاوات خاصة من القرآن أو من البخاري؛ وكان الأزهر أيضاً ملجأ للشاردين (انظر ابن إياس، جـ ٢، ص ١٧٧، ٢٦٤؛ جـ ٣، ص ١٠٦، ١٣٢، ١٦٧). وفي العصور الحديثة أيضاً كانت تدبر فيه الأحداث ذات الأهمية القومية؛ ذلك أن رحابة مبانيه وحضور

الطلبة الدائم فيه كانا يوائمان عقد الاجتماعات الكبرى مثل اجتماعات ثورة سنة ١٩١٩ (انظر مجلة الأزهر، ٢٧، ص٣٩٦ ـ ٤٠٠)، وهناك كانوا يمجدون المجاهدين أو المحاربين في حرب فلسطين (١٩٤٨)، وكذلك فعلوا أيام حرب العصابات ضد البريطانيين في قناة السويس سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢. زد على ذلك أن الأزهر «بيت الشعب» يفتح أبوابه للفقراء الذين كانوا يجدون فيه منذ إنشائه مأوى موقوتاً أو مأوى دائماً، وكان الكثيرون يقضون فيه الليل، كما بيّن المقريزي في كلامه عن تدخل الأمير سودوب في ذلك سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ ـ ١٤١٦ م) إذ أراد أن يخلي المسجد من كل من يسكنونه مجاورين أو غير مجاورين، فوقع النهب وانقلب الناس عليه. وكان بعض أهالي القاهرة، حتى ميسوري الحال منهم، يقضون الليل فيه، وخاصة في رمضان، وقد حدث ذلك في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي (الخطط، جـ ٤، ص ٥٤ ـ ٥٥). وفي الوقت الحالي نجد الكثير من فقراء الحجاج الوافدين سيراً على

أقدامهم من بلاد بعيدة ـ مثل شمالي إفريقية وجبال الأطلس (بلغ عددهم ١٤٠٠ حاج سنة ١٩٥٢) ـ يقيمون في الأزهر أيام شهر رمضان قبل أن يمضوا إلى الحجاز، ويبذل عدد كبير من الأزهريين لهم معونتهم المادية والأدبية (كان الحجاج المغاربة في القرون الوسطى يضربون خيامهم في جامع ابن طولون؛ انظر الخطط، جـ ٤، ص ٤٠). وكان أثرياء المسلمين في جميع العصور يغدقون على فقراء الأزهر من العطايا ما يخطئه الحصر. وفتح الأزهر في القرون الوسطى أبوابه للصوفية أيضاً، ولو أن ميوله كانت في الأغلب تطابق الشرع. وقد اختار عمر بن الفارض أن يعيش في الأزهر في أخريات حياته (ابن إياس، جـ ١، ص ٨٢، ٨٣)، وجاء في نص ذكر للأذكار التي كانت تقام هناك (الخطط، جـ ٤، ص ٥٤). ويقال أيضاً إنه كان يقيم في المدرسة الآقبغاوية جماعة من الصوفية لا تتحول عنها.

وقد كان الجامع الأزهر فوق ذلك كله «بيت

الشعب » للشيوخ والطلبة الذين يسكنون في رحاب أروقته، وتاريخه في هذا أيضاً لا ينفصم عن تاريخ التعليم الإسلامي في مصر. ويجد المشايخ بين جوانبه الأمن والسكن المناسب، على أن مقامهم هناك كان في بعض الأحيان غير رسمي. ونحن نسمع أحياناً بدارسين زائرين يعينهم سلطان أثناء إقامتهم. وكان ثمة فوق ذلك كله أوقاف للإنفاق على ما نستطيع أن نسميه بكراسي العلم، وأوقاف أخرى للإنفاق على فئات من الطلاب.

٣ - التعليم في العصور الوسطى والعصور التي تليها:

إن معلوماتنا في هذا الشأن عن الأزهر في أيامه الأولى أشتات، وهي غير كاملة. وفي عهد الفاطميين سنة ٣٦٥ هـ (٩٧٥ م) درّس داعيتهم الكبير عليّ ابن القاضي النعمان فقه الإسماعيلية في الأزهر، وأملى على الطلبة كتاب « المختصر » الذي ألفه أبوه. ولما ولي يعقوب بن كِلِّس الوزارة عقد في داره مجالس

للأدباء والشعراء والفقهاء والمتكلمين، وأجرى عليهم معاشاً، وقد درّس هؤلاء من بعدُ المذهب الإسماعيلي في الجامع الأزهر، وانتفع الأزهر بهذا الاتجاه. وفي سنة ٣٧٨ هـ (٩٨٨ - ٩٨٩ م) خصص العزيز بيتاً بالقرب من الأزهر لخمسة وثلاثين فقيهاً وكفل لهم رزقهم. وكان هؤلاء يعقدون في الأزهر أيام الجمع، بين صلاة الظهر وصلاة العصر، اجتماعات، وكان شيخ هؤلاء - أبو يعقوب قاضي الخندق - هو المسؤول عن التدريس. ويكتب المقريزي عن جامع الأنور (الحاكمي) الذي كان قد افتتح وشيكاً في رمضان سنة ٣٨٠ هـ (٩٩١ م) فيقول: «وتحلق فيه الفقهاء الذين يتحلقون في جامع القاهرة، يعني الجامع الأزهر» (الخطط، جـ ٤، ص ٥٥) ويتضمن قوله هذا أن الأزهر كان له دائماً نظام ثابت مستقر. ومن المعروف إلى ذلك أن ابن الهيثم اختار أن يعيش في الأزهر (ابن أبي أصيبعة، جـ ٢، ص ٩٠ - ٩١). ولكن الجهد المشهود الذي بذله الفاطميون في ميدان الثقافة الدينية يتمثل بصفة خاصة في دار الحكمة التي

أنشأها الحاكم سنة ٣٩٥ هـ (١٠٠٥ م) فقد أصبحت المركز الثقافي الحق للقاهرة في ذلك العهد (الخطط، جـ ٤، ص ١٥٨). وأطيح بالتعاليم الشيعية في عهد الأيوبيين. وقد كان الأزهر يفتح أبوابه دائماً للدارسين (مثال ذلك عبداللطيف البغدادي). ولكن حلت محله المدارس الرسمية السنية التي أنشئت حديثاً؛ واستعاد الأزهر مكانته في عهد المماليك.

وفي سنة ٦٦٥ هـ (١٢٦٦ م) أقام فيه الأمير بيلْبَك الخازندار مقصورة كبيرة رتب فيها جماعة من الفقهاء لقراءة الفقه على مذهب الإمام الشافعي، ورتب فيها أيضاً محدثاً يسمع الحديث النبوي و «الحقائق» ووقف على ذلك الأوقاف الدارّة، وكذلك رتب سبعة لقراءة القرآن ومدرساً (الخطط، جـ ٤، ص ٥٢). وفي سنة ٧٦١ هـ (١٣٥٩ ـ ١٣٦٠) بدىء في تدريس منهج في الفقه الحنفي، كما بدىء في الوقت نفسه في إقامة مدرسة لتعليم اليتامى القرآن. وفي سنة ٧٨٤ هـ (١٣٨٢ ـ ١٣٨٣ م)

صدر مرسوم من السلطان برقوق يقضي بأن يرث المجاورون في الجامع ما يتركه كل من مات من مجاوري الجامع الأزهر بلا وريث. وقد ذكر المقريزي في حوادث سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ - ١٤١٦ م) أنه كان يلازم الإقامة فيه في هذه الأيام سبعمئة وخمسون رجلا ما بين مغاربة وعجم ومن أهل ريف مصر، ولكل طائفة رواق، يقرأون القرآن ويدرسونه، ويشتغلون بالفقه والحديث والتفسير والنحو ومجالس الوعظ وحلق الذكر (الخطط، جـ ٤، ص ٥٣ - ٥٤). وكثيراً ما يقال اليوم إن الأزهر كان دائماً الجامعة المصرية الإسلامية المثلى؛ صحيح أنه كان في قاهرة المماليك التي تموج بالحياة مركزاً هاماً للعرفان، ولكنه كان مركزاً من عدة مراكز أخرى (انظر مادة «مسجد»). ويذكر المقريزي - الذي كتب كتابه في القرن الخامس عشر الميلادي - أكثر من سبعين مدرسة في القاهرة (الخطط، جـ ٤، ص ١٩١ - ٢٥٨)، وهو يبرز النشاط العقلي في المساجد، ويذكر أنه كان بجامع

عمرو قبل الوباء الكبير الذي تفشى سنة ٧٤٩ هـ (١٣٤٨ م) نحو أربعين « حلقـــة » لإقـــراء العلم (المقريزي، جـ ٤، ص ٢١)، وأنه كانت بجامع ابن طولون في أوائل القرن الرابع عشر حلقات لإلقاء دروس الفقه على المذاهب الأربعة ودرس في الطب (المصدر المذكور، جـ ٤، ص ٤٠ - ٤١)، وكذلك رتبت بجامع الحاكم في تلك الأيام دروس في الفقه على هذه المذاهـب الأربعـة (المصـدر المذكـور جـ ٤، ص ٥٧). زد على ذلك أنه كان ثمة دروس تلقى في التصوف بالخانقاوات، مثال ذلك أن ابن خلدون قد درّس في الأزهر منـذ وصـولـه إلى القـاهـرة سنـة ٧٨٤ هـ (١٣٨٣ م) ثم تـركهـا ليـدرّس في بلاد أخرى (ابن خلدون: التعريف، ص ٢٤٨)، وكان العهد العثماني عهد انحطاط للتعليم في القاهرة، وقد أحصى إبراهيم سلامة أسباب ذلك وهي: الاضطراب الاقتصادي، وإفقار مصر، والحط من قيمة الأوقاف أو تحويلها لخدمة أغراض أخرى (كان الفقه الحنفي الذي يأخذ به العثمانيـون يجيـز للقـاضي أن يعـدّل

أحكام الوقف)، ثم انتصار الخانقاوات الصوفية في سعيها إلى الحلول محل المدارس. وقد أدى ذلك كله إلى تركز النشاط التعليمي غير الصوفي في الأزهر. ويستطيع المرء أن يسمي ألف مصنف بالتمام حفظت في ذلك العهد بمكتبة الأزهر ومكتبات المساجد المجاورة له، وذلك بالرجوع إلى حاجي خليفة؛ وثمة فهرس بما يربي على ألفي كتاب تنتمي لرواق الشوام في الأزهر على ما يرجح، وردت في مخطوط من القرن الثامن عشر.

على أن المجاورة أصبحت من يومها حتى نهاية القرن التاسع عشر تقوم على حفظ مجموع من المادة السلفية بكل الأثقال التي أضافتها إليها الأجيال المتعاقبة. فقد حل محل الدراسة المباشرة لتلك المتون العظيمة القادرة على توليد الأفكار النبيلة دراسات للرسائل والشروح والحواشي على الشروح وتقارير على هذه الحواشي. وكان يستغرق طاقة الطلبة كلها ذلك الجهد الذي تستنفده ذاكرتهم في حفظ هذه

المعارف المعقدة التي تلقى دون مراعاة لأي فهمٍ تربوي. ولم يكن للثقافة العامة وجود. وكانت دراسات الحساب مقصورة على العمليات البدائية اللازمة لتقسيم المواريث، ودراسات الفلك منصرفة إلى ما يسمح بتحديد مواقيت الصلاة أو بداية الشهور القمرية. على أن المرء لا ينبغي له أن يحكم على النشاط العقلي في القاهرة أيام القرون الوسطى اعتماداً على هذه الحقبة من الانحطاط التي تلت هذه القرون.

وكان يلي منصب «ناظر» الأزهر شخص من ذوي الجاه. زد على ذلك أنه كان على رأس كل رواق وكل كلية «شيخ» أو «نقيب». وكان للأزهر منذ أيام العثمانيين شيخ (شيخ الأزهر) يظل باقياً في منصبه حتى يستقيل أو يقال أو يموت؛ ويتبعه مشايخ الأقسام المختلفة، وهو مسؤول مسؤولية مباشرة أمام الحكومة. ويسوق الجبرتي سجلا جزئياً بمشايخ الأزهر حتى أوائل القرن الثامن عشر (انظر

الفقرة ٥ فيما يلي). وقد وصف علي باشا مبارك (الخطط الجديدة، جـ ٤، ص ٢٦ ـ ٣٠) الحياة في الأزهر كما كانت عليه سنة ١٨٧٥ حتى مطلع الإصلاحات الحديثة. وتمدنا هذه الصورة بفكرة عن العادات القديمة، فقد كان المجاورون يتحلّقون جالسين على الحصير حول الشيخ الذي يقعد على الطريقة التركية فوق كرسي واطىء عند قاعدة عمود، وكان لكل عمود شيخه الموكَّل به، زد على ذلك أنه كان لكل شيخ من أهل مذهب من المذاهب ـ حتى سنة ١٨٧٢ ـ عمود لا يتعداه ولا يتعدى أحد عليه. وقد خصصت حصص الصبح لأهم المواد، وهي على الترتيب: التفسير، والحديث والفقه، وحصة الظهر للغة العربية، أما حصص العصر فلبقية المواد. ويقبّل المجاورون عقب كل حصة أيدي شيوخهم. ويعيش الأزهري عيشة الضنك على الجرايات ويكملها بما يأتيه من أسرته، وهو ـ في كثير من الأحيان ـ يعمل ليكسب شيئاً أكثر بتحفيظ القرآن أو نسخ المخطوطات وغير ذلك، ويقيم في

المسجد أو في المدينة. ولم يكن يعقد امتحان في نهاية الدراسة. وكان كثير من المجاورين من المتقدمين في السن، ويمنح المتخرجون من الأزهر «اجازة» التدريس، وكانت هذه الإجازة شهادة يعطيها الشيخ الذي أخذ عليه المجاور بما يفيد اجتهاده وكفايته. وكانت صلة الشيخ بتلميذه أشبه بصلة الأب بابنه، لا يعكرها إلا ما يحدث في النادر من حوادث التمرد. وكانت المشاحنات بين الأحزاب المتنافسة من المجاورين شائعة.

وكان «الجندي» موكلا بتنفيذ القواعد، والعناية بالكتب، وتوزيع المؤن العينية، ويتبعه عدد من الموظفين يأتمرون بأمره، وفي سنة ١٢٩٣ هـ (١٨٧٦ م) كان توزيع الثلاثمئة وواحد وستين شيخاً والعشرة آلاف وسبعمائة وثمانين مجاوراً على المذاهب كما يلي: ١٤٧ شيخاً و ٥٦٥١ طالباً من الشافعية؛ و ٩٩ شيخاً و ٣٨٢٦ طالباً من المالكية، و ٧٦ شيخاً و ١٢٧٨ طالباً من الحنفية. أما الحنبلية فكان عددهم

قليلا جداً : ٣ مشايخ و ٢٥ مجاوراً . وكان إلى جانب ذلك بعض المجاورين غير المسجلين . وكان الطلبة مقسمين إلى ١٥ « حارة » ، و ٣٨ رواقاً (الخطط الجديدة ، جـ ٤ ، ص ٢٨) . وكان ثمة مجاورون عديدون من الأجانب (انظر قائمة الأروقة التي ذكرت في المادة السابقة من هذه الدائرة ، الفقرتين ٢ ، ٤) . وكانت العطلة في الأزهر تبدأ في شهر رجب وتنتهي في منتصف شوال ، يضاف إلى ذلك عشرون يوماً في عيد الأضحى ، ومثلها في مولد السيد أحمد البدوي وليّ طنطا ... إلخ (الخطط الجديدة ، جـ ٤ ، ص ٢٨) .

٤ - إصلاح الأزهر :

إن الصدمة التي هزت مصر من حملة نابليون عليها والجهود التي بذلها محمد علي وخلفاؤه لصبغ هذه البلاد بالصبغة الحديثة قد تركت الأزهر يقف موقف عدم الاكتراث أو موقف العداء . صحيح أنه كان فيه أشخاص يتعاطفون مع هذا الاتجاه ولكنهم عجزوا

عن الحركة بحكم العداوة العنيدة التي بدت من الأغلبية. ذلك أن الأزهر كان يخشى بحق من سلطان بعض الآراء الأوروبية، على أن قلة قليلة منهم هي التي عرفت كيف تفرق بين ما يمكن أن يقبله الإسلام منها وما يرفضه. أما الآخرون فقد استمسكوا بالمقاومة السلبية لا يتزحزحون عنها. ومع ذلك فقد خرج من بين الأزهريين - الذين كانوا دون غيرهم هم الجماعة المفكرة في تلك الأيام - العنصر الإيجابي في مصر الجديدة، ومن ذلك البعثة التعليمية من المصريين الذين أرسلوا إلى باريس مع رفاعة الطهطاوي ما بين سنتي ١٨٢٥ - ١٨٣١؛ ورحلة محمد عيّاد الطنطاوي إلى روسيا؛ ثم نذكر بعد ذلك سعد زغلول ومحمد عبده وغيرهم على أن هؤلاء الرجال كانوا دائماً تتصادم أهدافهم وأهداف العنصر الرجعي في الأزهر، فقد ظهروا وتصرفوا على نحو يخالف ما درج عليه السلفيون، وقد كان من الممكن حقاً أن يسمى الأزهر في أوائل القرن التاسع عشر جامعة دينية، أما ما كان ينقصه فهو أنه لم يكن

جامعة مكتملة تدرس تلك المناهج العلمية الحديثة اللازمة لإيقاظ البلاد. على أن الفريق المحافظ في الأزهر كان على ما يظهر لا يقدر في ذلك الوقت الحاجة التي تقتضي إنشاء فروع أكاديمية جديدة في الأزهر أو خارجه، أو إصلاح نظام التعليم الديني فيه ومناهجه، ذلك أن الخوف من انتشار العدوى بتقليد أوروبا كان يصيب كل شيء بالشلل.

ومهما يكن من شيء فإن الأزهر كان مضطراً إلى السير في سبيل الإصلاح. فقد كان تدخل الحكومة في شؤونه ـ وهو ظاهرة كانت تحدث كل يوم ويتحملها الأزهر أحياناً بشيء من الاستياء ـ قد حسم الأمر في هذا المفترق. فحين عارضت السلطة الإصلاح ـ كما حدث مثلاً في السنين الأخيرة لمحمد عبده ـ شلت القوى الرجعية كل شيء، لأنه لم يكن في يدها ما تلقي به في كفة الصراع لموازنة الأمر. ولم تكن ثمة قوة أقل من سلطان الخديوي الكامل (والملك فيما بعد) تستطيع أن تفرض هذا الإصلاح.

وكانت الخطوات الكبرى في الإصلاح كما يلي: في سنة ١٢٨٨ هـ (١٨٧٢ م) صدر مرسوم بإنشاء شهادة في نهاية المنهج الدراسي؛ ويتقدم ستة طلبة على الأكثر كل عام لامتحان طويل مجهد في إحدى عشرة مادة يجيز نجاحهم فيه منحهم لقب «عالم» (من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة بحسب كفايتهم) ويحقق لهم مزايا مادية ويعطيهم حق التدريس في الأزهر (الخطط الجديدة، جـ ٤، ص ٢٧ - ٢٨؛ جريدة وادي النيل، عدد ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٢). وفي سنة ١٨٧٢ أنشئت مدرسة عليا هي دار العلوم حيث أبيح لعدد معين من الأزهريين التخصص فيها وإعداد أنفسهم للتدريس في المدارس الجديدة. وفي سنة ١٣١٢ - ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) أنشأ الخديو عباس مجلساً استشارياً هو «مجلس إدارة الأزهر» يتكون من أعضاء من خارج الأزهر وأعضاء من الأزهر نفسه. وكان هذا المجلس الذي طالب به محمد عبده (انظر هذه المادة) تمهيداً للاصلاح الذي تم سنة ١٨٩٦؛ وكان محمد عبده،

العضو فيه، هو مصدر إلهامه. وفي سنة ١٣١٢ ـ ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م) أصبحت معاهد طنطا ودمياط ودسوق فروعاً للأزهر؛ وقد صدر مرسوم بمرتبات مدرسي الأزهر، وكان بعضهم يتقاضى مرتبات ضئيلة جداً. وصدر في ٢٠ من المحرم سنة ١٣١٤ (يوليه ١٨٩٦) قانون بإيعاز من محمد عبده يقضي بأن يتكون مجلس إدارة الأزهر من ثلاثة علماء من الأزهر وثلاثة علماء من موظفي الحكومة، وقد حدد هذا القانون سن قبول التلاميذ بالأزهر بخمسة عشر عاماً على الأقل، وأعلن أن شروط القبول هي معرفة القراءة والكتابة وحفظ نصف القرآن. وأعاد القانون تنظيم المناهج ومنع تدريس الحواشي وقصرها على الطلبة المتقدمين. ورتب امتحانين: امتحاناً بعد ثمان سنين من الدراسة، ويؤهل لشهادة «الأهلية»، وامتحاناً بعد اثنتي عشرة سنة من الدراسة، ويؤهل لشهادة «العالمية» (بدرجات شرف ثلاث)، واستخدمت مواد حديثة إجبارية (مثل مبادىء الحساب والجبر) أو اختيارية (مثل تاريخ الإسلام،

والإنشاء، ومبادىء الجغرافيا وغير ذلك من المواد)، وحدد أجل الاجازات (في الصيف، ورمضان، وعيد الأضحى)، وعين طبيب وكل إليه تطبيب الأزهريين ومراعاة صحتهم العامة، ووضعت قائمة بالمتون المقررة للمنهج. وقد أثار العمل بهذا القانون معارضة عنيفة بدت آثارها كذلك في الصحافة. وفي سنة ١٩٠٣ أنشىء معهد الإسكندرية الملحق بالأزهر. وفي المحرم سنة ١٣٢٥ هـ (فبراير - مارس سنة ١٩٠٧) صدر قانون بإنشاء مدرسة القضاء الشرعي (لتخريج القضاة الشرعيين) في ظل الأزهر. وجعل القانون الذي صدر في ٢ صفر ١٣٢٦ هـ (٦ مارس ١٩٠٨) الدراسة على ثلاث مراحل: الابتدائي والثانوي والعالي، وكل مرحلة أربع سنوات تمنح شهادة في كل منها للطالب بعد اجتياز الامتحان النهائي، وكذلك جعل القانون المواد الاختيارية التي سنها قانون ١٨٩٦ مواد إجبارية. وقد عدّ هذا القانون ضربة أصابت استقلال الأزهر وأثار ضجة، وثار الطلبة ثورة عنيفة في القاهرة وفي طنطا (سرعان

ما أخمدت) ولم يحدث شيء في غيرهما من المدن. وقد تقرر أن يطبق هذا القانون شيئاً فشيئاً وحسب.

وفي ديسمبر سنة ١٩٠٨ حدث أن أنشئت جامعة القاهرة الحرة [الجامعة المصرية القديمة]، وهي نواة الجامعات الأربع الحكومية القائمة اليوم، وكان إنشاؤها على النمط الأوروبي. وكانت هذه الجامعة هي الأصل في المنافسة التي كانت مؤلمة للأزهر. ورجع القانون الصادر في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ (١٣ مايو سنة ١٩١١) إلى قانون سنة ١٩٠٨، فقد قضى بأن يعين الخديو شيخ الأزهر ووسع مجلس إدارة الأزهر (شيخ الأزهر وشيوخ المدارس الأربع، ومدير عام الأوقاف، وثلاثة أعضاء يرشحون بقرار من مجلس الوزراء) وأنشأ هيئة كبار العلماء من ثلاثين عضواً يلزم أن يكونوا من أصحاب الكراسي الخاصة الذين ينتخب من بينهم شيخ الأزهر. أما بخصوص شروط قبول الطلبة فقد حدد سنهم بما يتراوح بين ١٠ ـ ١٧ سنة، وظلت بقية

أحكام القانون كما كانت في قانون سنة ١٨٩٦؛ وقد زيدت الدروس الحديثة زيادة طفيفة... إلخ. وثمة مشكلة طريفة نشأت من أن خريجي دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعي كانوا يحصلون على الوظائف بأيسر مما يحصل عليها الأزهريون، ويكسبون مالا أكثر من هؤلاء.

وفي سنة ١٩٢١ تطلبت شروط القبول حفظاً للقرآن كله وليس لنصفه فقط. وفي القانون الصادر في ١٣ من المحرم سنة ١٣٤٢ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣) أعيدت تسمية العالمية فسميت «التخصص» وشملت عدة فروع. أما مدرسة القضاء الشرعي التي تداولتها منذ سنة ١٩٠٧ وزارات مختلفة، فقد ألحقت آخر الأمر بالأزهر وألغيت صفتها الأولى وأصبحت مجرد فرع من فروع التخصص (سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٥). وفي هذه الفترة أرسلت عدة بعثات من الأزهر للدراسة في أوروبا قبل أن يعود أصحابها للتدريس فيه.

وفي سنة ١٩٢٥ أنشئت جامعة القاهرة الحكومية (جامعة فؤاد الأول) وحلت محل الجامعة الحرة [الجامعة المصرية القديمة]. وقضى قانون صدر في ٢٤ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٩ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠) بأن هيئة كبار العلماء مختصة بالفصل في أمر أي عالم يتهم بارتكاب جرم من الجرائم يحط من مقامه، ووسع من المجلس الاستشاري للأزهر (المفتي الأكبر ومشايخ الكليات الثلاث بدلا من مشايخ المدارس الأربع.. إلخ) وقضى بوجوب أن يكون الطلبة دون السادسة عشرة عند القبول (١٨ سنة في حالة الأجانب الذين أعفوا من شرط حفظ القرآن كله). وكان منهج الدراسة الابتدائي أربع سنوات، والثانوي خمساً، والعالي أربعاً، في إحدى الكليات الثلاث التي أنشأها هذا القانون (كلية الشريعة وكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية). وفي الحالات الجديرة كان يسمح بتخصص أزيد من ذلك في تلك الكليات التي تقوم في القاهرة دون سواها. وكان المنهج الدراسي للعالمية يستكمل بذكر الطلبة الذين

حازوا درجة الامتياز في دراساتهم التخصصية، مثال ذلك أن يقال درجة «أستاذ» في مادة كيت ومادة كيت؛ وأنشىء قسم عام للطلبة غير القادرين على تلقي المناهج المألوفة؛ وتحددت العطلات كل عام؛ أما القانون الصادر في ٣ من المحرم سنة ١٣٥٥ (٢٦ مارس سنة ١٩٣٦) والذي ظل قائماً إلى سنة ١٩٥٥، فقد نص على أن سن القبول تتراوح بين ١٢ - ١٦ سنة، ومدة التخصص سنتان. والتعليمات الخاصة بالمواد التي تدرّس (وهذه المواد سوف تزداد تفصيلا في المقررات المفردة التي نشرت من بعد) تجعل من هذا القانون الشريعة الحقة للتعليم في الوقت الحاضر. ويجب أن نلاحظ في هذا الصدد المواد الآتية علاوة على المواد التقليدية: اللغة الإنكليزية أو الفرنسية (إجبارية في كلية أصول الدين، اختيارية في الكليتين الأخريين)، ومبادىء الفلسفة، وتاريخ الفلسفة وغير ذلك لكلية أصول الدين وكلية اللغة العربية؛ والقانون الدولي العام والقانون المقارن لكلية الشريعة. وتفرض على بعض فروع التخصص إلى ذلك لغة

مشرقية إجبارية (قسم الوعظ والإرشاد) ، أو مبادىء العبرية أو السريانية (قسمي النحو والبلاغة) وتاريخ الأديان وغير ذلك . وكان النظام المألوف لمنهج الثانوي يتضمن في المواد الحديثة مبادىء المنطق وعلم البلاغة ، والطب (مع معرفة طريقة استخدام المجهر) والكيمياء ، وعلم الحيوان والتاريخ والجغرافيا . أما منهج الدراسة الابتدائية فيشمل التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر (حتى المعادلات البسيطة ذات الحد الواحد) وعلم الصحة . أما قسم البعوث فمقصور على الأجانب غير القادرين على متابعة المناهج العادية ، ويشمل اثني عشر عاماً من الدراسة تنقسم إلى ثلاث مراحل من أربع سنوات مقررها أبسط من الأقسام الأخرى ، وكان طلبة هذا القسم يقتصرون في المواد الحديثة على الحساب والتاريخ والجغرافيا والمنطق . ويجب ألا يغيب عن بالنا أن جميع هذه المواد الحديثة تأتي في المقام الثاني في منهج التدريس ، وتخصص لها أوقات أقل . وفي سنة ١٩٤٥ ضمت دار العلوم إلى جامعة القاهرة وجعلت كلية . وفي سنة ١٩٥٢ بطل

تخصيص دار العلوم للأزهريين وأصبحت تقبل طالبي الالتحاق بها المتخرجين من المدارس الحكومية؛ وأنشئ بها قسم نسائي سنة ١٩٥٤. وحوالى سنة ١٩٥٤ عدل نظام الأزهر تعديلا طفيفاً، فقد أصبحت دراسة لغة أجنبية إجبارية في كلية اللغة العربية، وحددت سن الإحالة إلى المعاش بالنسبة للمدرسين بخمسة وستين عاماً، وانطبق هذا أيضاً على كبار العلماء الذين كانوا يعينون من قبل مدى الحياة.

وفي سنة ١٩٥٥ ألغيت المحاكم الشرعية، فأغلق بذلك أكبر منفذ للأزهريين وخريجي كلية الشريعة. ودار حديث لإنشاء قسم نسائي في الأزهر، وما وافى عام ١٩٥٧ حتى كان كل شيء معداً لذلك، لا ينقصه إلا اعتماد مالي في الميزانية.

وفي سنة ١٩٥٣ بلغ عدد الطلبة ١,٦٠٣ في كلية الشريعة، و ١,٦٥٥ في كلية اللغة العربية، و ٧٠٧ في كلية أصول الدين؛ وكان بالمعاهد ١٢,٣٩٨ طالباً في المعهد الابتدائي، و ٦,٥٥٩ طالباً في المعهد السنوي،

و ٣,٧٠٣ طالباً في الأقسام الملحقة، وكان بالمعاهد الحرة ٢,٤٥٨ طالباً. وفي نهاية سنة ١٩٥٥ كان بمصر بعض المعاهد النظامية الملحقة مباشرة بالأزهر، وذلك في المدن الآتية: (أ) ابتدائي وثانوي في القاهرة وطنطا، والمنصورة، وشبين الكوم، وقنا، وسوهاج، وجرجا، وأسيوط، والمنيا، والفيوم، ومنوف، وسمنود، والزقازيق، ودسوق، ودمياط، والإسكندرية، ودمنهور (ب): ابتدائي فقط في بني سويف، وبنها، وكفر الشيخ (جـ): معاهد حرة تحت إشراف الأزهر مقصورة على الابتدائي في: طهطا، وبلصفورة، وبني عدي، وملّوى، وأبو قرقاص، وأبو كبير، وفاقوس، والمنشاوي، والقاهرة (عثمان ماهر).

وبلغ عدد الطلبة الأجانب سنة ١٩٥٣: ٢,٦٣٤ من السودان، و ١٤١ من نيجيريا، وساحل الذهب، والسنغال، و ٣٠٩ من الحبشة وإرتيريا، والصومال، وزنجبار، و ٥٧ من السودان الفرنسي، و ٣٧ من

أوغندة وجنوبي إفريقية؛ و ٤٦ من الهند وباكستان؛ و ٨ من الصين، و ٨٠ من جاوة وسومطرة؛ و ١٣ من أفغانستان؛ و ٦ من الكويت؛ و ٢١ من العراق والبحرين وإيران (رواق الأكراد)؛ و ٢٠٦ من تركية وألبانيا ويوغوسلافيا (رواق الأتراك)؛ و ٧٢٤ من سورية ولبنان والأردن وفلسطين (رواق الشوام)؛ و ٢٠ من اليمن؛ و ٢٦٧ من شمالي إفريقية وليبيا (رواق المغاربة)؛ و ١٧ من الحجاز؛ ومجموع هؤلاء جميعاً ٤٥٨٦ طالباً.

وفي سنة ١٩٥٣ بلغت جملة علماء الأزهر ١١٢ عالماً أو مبعوثاً في البلاد الآتية: ٢ في العراق؛ و ١٦ في الكويت؛ و ٢٣ في السودان (معهد أم درمان)؛ و ٢ في المدرسة الإسلامية بالفلبين؛ و ٧ في إرتيريا (معهد أسمرة)؛ و ٥ في الملكال؛ و ٣ في برقة، وواحد في غزة؛ و ٤٠ في الحجاز؛ و ٥ في لبنان؛ وواحد في المركز الثقافي الإسلامي بلندن؛ وواحد في المركز الثقافي الإسلامي بواشنطن؛ وواحد في إفريقية

الاستوائية؛ و ٣ في سورية؛ و ٣ في مدرسة جوبا (إحصاءات سنة ١٩٥٣ من السجل الثقافي لسنة ١٩٥٣، القاهرة سنة ١٩٥٥، ص ٤٧٣ - ٤٧٤؛ ساطع الحصري: حوليات الثقافة العربية، جـ ٢، القاهرة سنة ١٩٥٤، ص ٣٠١).

وكان الأزهر مسؤولاً مسؤولية مباشرة أمام الملك حتى صدور القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧، وكان مجلس الوزراء حتى ذلك التاريخ يبدي رأيه في مسألة تعيين مشايخ الأزهر وغير ذلك. أما ميزانيته فكانت تعرض على الحكومة للموافقة عليها، وقد زادت زيادة مطردة (١٣٦,٠٠٠ جنيه مصري سنة ١٩١٩؛ ١,٦١٧,٢٠٠ جنيه مصري سنة ١٩٥٤، منها ٩٤,٣٨٠ جنيه مصري تمدها بها الأوقاف والباقي تؤديه وزارة الخزانة). وكان جميع الدارسين والطلبة يتمتعون بالمجانية ويتلقون منحة للطعام، ومرتباً للسكن إذا لم يجدوا مكاناً في الأحياء الرسمية، وكان ذلك بالنسبة لطلبة القسمين الابتدائي والثانوي يبلغ

حوالى ٥٠ قرشاً في الشهر سنة ١٩٥٥ ، يضاف إلى ذلك الكتب المدرسية والهبات من الجمعيات الخيرية المصرية. وكان ثمة مبلغ حدة الأدنى ٢½ جنيه مصري يمنح للأجانب للسكن. اما طلبة الكليات فكانت المساعدات ميسورة لهم ويمكن أن تزيد على خمسة جنيهات مصرية. أما السودانيون ـ الذين كانوا محل عطف ـ فكانوا يتلقون هبات تبلغ في مجموعها ثمانية جنيهات مصرية. وكانت بعض البلاد تزيد على ذلك مرتباً إضافياً للسكن تمنحه لمواطنيها. وقد أعان المؤتمر الإسلامي الذي يرجع إلى سنة ١٩٥٣ فما بعدها ، بعض الأزهريين. وكذلك كانت دار العلوم تعين طلبتها (قطعت إعانتها بالنسبة للطلبة الذين التحقوا بها بعد سنة ١٩٥٣). وقد جعلت هذه المزايا المادية الأزهر ـ ولا تزال ـ المعهد الوحيد للدراسات العليا الذي يفتح أبوابه للأسر الفقيرة[١] (فيما عدا الطلبة الذين يتعلمون على نفقة الجامعة

(١) كان ذلك وقت كتابة هذه المادة

الحكومية). وتوجد الآن إدارة طبية للأزهريين.

وتحتوي مكتبة الجامع الأزهر المنظمة تنظيماً حسناً على ٢٠,٠٠٠ مخطوط، ولها فهرس مطبوع. وفي مكتبات بعض الأروقة مخطوطات مهمة، ولكنها لم تفهرس حتى سنة ١٩٥٥. ولكل معهد علاوة على ذلك مكتبة لطلبته. وكان للأزهر منذ سنة ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) مجلة شهرية هي لسان حال شيوخه، وقد غير اسمها من «نور الإسلام» إلى «مجلة الأزهر» في نهاية سنتها السادسة. واحتفظت مجلة شهرية أخرى، هي لسان حال قسم الوعظ والإرشاد، باسم «نور الإسلام». زد على ذلك أن بعض الدروس تنشر، ويساهم الأزهريون في الإنتاج الأدبي لمصر في الوقت الحاضر. وأنشئت «لجنة الفتوى» سنة ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م) للرد على المسائل الفقهية التي توجه إلى الأزهر، وللجنة رئيس وأحد عشر عضواً آخرين يمثل كل ثلاثة مذهباً من المذاهب. ويجب ألا نخلط بين هذه اللجنة وبين «دار

الإفتاء» التي تعتمد على المفتي الأكبر لمصر.

٥ ـ قائِمَة بِمَشَايخ الأزهَر:

حفظ لنا تاريخ الجبرتي أسماء مشايخ الأزهر منذ سنة ١١٠٠ هـ. وكانت هذه المشيخة منصباً مرموقاً يحسد صاحبه عليه، وقد شغله أكابر العلماء وأثار مناقشات متصلة بين المذاهب. وكان مشايخ الأزهر يخرجون من طبقات مختلفة أشد الاختلاف، فمنهم شيوخ من وجوه الأعيان، ومنهم رجال بسطاء اضطروا في مطلع حياتهم العملية إلى نسخ الكتب للحصول على معاشهم. وكتب معظمهم، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شروحاً على كتب غيرهم كما يستفاد من ترجمة حياتهم. وقد خصصت ميزانية الأزهر سنة ١٩٥٤ ألفي جنيه مصري في السنة لشيخ الأزهر (انظر القائمة والمصادر في الخفاجي: الأزهر في ألف عام، القاهرة، سنة ١٣٧٤ هـ، جـ ١، ص ١٤٧ ـ ١٩٦). وذكر الجبرتي صدفة في كلمته التي عرض فيها لترجمة طرف ثالث، اسم أقدم من

يعرف من مشايـخ الأزهـر (١) محمد بـن عبـدالله الخِرْشي المتوفى سنة ١١٠١ هـ (١٦٩٠ م) (٢) محمد النَشَرْتي المتوفى سنة ١١٢٠ هـ (٣) عبدالباقي القليني الذي كان تعيينه سبباً في قيام معركة وإطلاق بعض النار في المسجد (٤) محمد شَنَن، وهو من أغنى الناس في عصره، وقد توفي سنة ١١٣٣ هـ (٥) إبراهيم بن موسى الفيومي المتوفى سنة ١١٣٧ هـ (٦) عبدالله الشبراوي، الشاعر الفطـن الذي كـان يغشى مجالس الصوفية وينافح عنهم، وقد توفي سنة ١١٧١ هـ (٧) محمد بن سالم الحفناوي الخلوتي وهـو صـوفي وفقيـه وصاحب حواشٍ، توفي سنة ١١٨١ هـ، وربما كان قد سمّه الأمراء، وأصبح قبره مزاراً يـؤمـه النـاس (٨) عبدالرؤف السَجيني، المتوفـى سنـة ١١٩٢ هـ (٩) أحمد بـن عبـدالمنعـم الدمنهـوري المتـوفـى سنة ١١٩٢ هـ (١٠) عبدالرحمن العـريشي، وهـو فقيه حنفي سلك طريـق الصـوفيـة على يـد الشيـخ الحفناوي، وسرعان ما أقيل من منصبه بتأثير الشافعية (١١) أحمد العروسي، وهو صوفي وصاحب شروح،

تـوفي سنـــة ١٢٠٨ هـ = ١٧٩٣ ـ ١٧٩٤ (١٢) عبدالله الشرقاوي الذي شهد أثناء توليه المشيخة حملة بوناپرت على مصر، وهو عالم كانت كتبه كثيرة الرواج في عهـده، وقـد تـوفي سنـــة ١٢٢٧ هـ = ١٨١٢ م (١٣) محمد الشنواني، وقد حل محل منافس له هو المهدي، الذي كان شيخاً بالاسم دون الفعل؛ وتوفي سنة ١٢٣٣ هـ (١٤) محمد العروسي المتوفى سنة ١٢٤٥ هـ (١٥) أحمد بـن علي الدَمْهُـوجـي. المتوفى سنة ١٢٤٦ هـ (١٦) حسن بن محمد العطّـار (انظر هذه المادة) الذي توافق مع فرنسيي ناپليـون وكان نصيراً للإصلاحات، وتـوفي سنـة ١٢٥٠ هـ (١٧) حسن القويسني المتوفى سنة ١٢٥٤ هـ (١٨) أحمد بن صائم السفطي المتوفى سنة ١٢٦٣ هـ (١٩) إبراهيم بن محمد الباجوري المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ، واشتهر بأنـه مـن المتكلمين (١٩ أ) فترة انقطـاع في المشيخة تولى فيها شؤون الأزهر مجلس من أربعة نظار (٢٠) مصطفـى الغـروسي (حتى سنـة ١٢٨٧ هـ = ١٨٧٠ – ١٨٧١ م) وقد مهد السبيـل للإصلاحـات

التي استحدثها سلفه (٢١) محمد العباسي المهدي الحنفي، وقد حل محله بصفة مؤقتة محمد الأنبابي أثناء ثورة عرابي باشا سنة ١٢٩٩ هـ (١٨٨٢ م) ونزل عن منصبه سنة ١٣٠٤ هـ = ١٨٨٦ م (٢٢) محمد الأنبابي، وهو عالم وإن كان قد عارض كل تجديد، وظل مدة طويلة هدفاً للإحراج قبل أن يعتزل سنة ١٣١٣ هـ = ١٨٩٥ م (٢٣) حسّونة النواوي، وكان على خلق أعجب به المصريون، وكان له في مدرسة الحقوق نفوذ على الطلبة الذين أصبح لهم من بعد شأن في ميدان السياسة المصرية. ورأس الشيخ حسونة مجلس إدارة الأزهر، وانتخب للإشراف على إصلاحات سنة ١٨٩٦، واعتزل منصبه سنة ١٣١٧ هـ = ١٨٩٩ م (٢٤) عبدالرحمن قطب النواوي، وهو أخو حسونة، وقد توفي في السنة نفسها؛ وتبين سرعة اعتزال خلفائه للمنصب عن القلق الذي كانت قد أثارته الإصلاحات (٢٥) سليم البشري، وهو رجل تقي اشتهر بالفقر، ويعد آخر المجتهدين (كان ثبتاً في أسانيد الحديث) وكان يعارض أشد المعارضة محمد

عبده والإصلاحات التي دعا إليها، وقد اعتزل سنة ١٩٢٠ هـ (٢٦) علي الببلاوي الذي اعتـزل سنـــة ١٣٢٣ هـ (٢٧) عبـدالرحمن الشربيني، وقـد حمد النـاس لـه كثيراً تقـواه ونـزاهتـه، واعتـزل سنـة ١٣٢٤ هـ (٢٨) حسونة النواوي للمرة الثانية، وقد اعتزل سنـة ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م نتيجـة لصـدور قانون سنة ١٩٠٨ (٢٩) سليم البشري للمرة الثانية، وقد توفي سنـة ١٣٣٥ هـ (٣٠) محمد أبـو الفضـل الجيزاوي المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ = ١٩٢٨ م (٣١) مصطفى المراغي تلميذ محمد عبده، وقد اعتزل سنة ١٣٤٨ هـ = ١٩٢٩م (٣٢) محمد الأحمدي الظواهري، وقد اعتـزل سنـة ١٣٥٤ هـ = ١٩٣٥ (٣٣) مصطفى المراغي للمرة الثانية، وقد توفي سنة ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥ (٣٤) مصطفـى عبـدالرازق، وكان رجلا واسع الثقافة محبـاً لمحمـد عبـده درّس العربية في جامعة ليون بفرنسا، ثم درّس من بعد الفلسفة الإسلامية في الجامعة المصرية، وقد عينه الملك فاروق شيخاً للأزهر على الرغم من أنه لم يكن من

هيئة كبار العلماء ، وكان في الأزهر ضحية للمظاهرات المعادية حتى انه مات بنوبة قلبية سنة ١٣٦٦ هـ = ١٩٤٧ م (٣٥) محمد مأمون الشناوي المتوفى سنة ١٣٦٩ هـ = ١٩٥٠ م. وكان الأجل القصير الذي قضاه في المشيخة المشايخ الذين خلفوه يتمشى مع التيارات السياسية الخفية في مصر وهي النضال مع البريطانيين في قناة السويس وأعمال الشغب التي وقعت في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢؛ وكانت الحكومات قبلُ تضغط على مشايخ الأزهر حتى تحملهم على الاعتزال (٣٦) عبدالمجيد سليم، وقد اعتزل في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ (٣٧) إبراهيم حروش، وقد اعتزل في ١٠ فبراير ١٩٥٢ (٣٨) عبدالمجيد سليم للمرة الثانية، وقد اعتزل في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ (٣٩) محمد الخضر حسين، وقد اعتزل في أوائل يناير سنة ١٩٥٤ (٤٠) عبدالرحمن تاج الحائز على درجة الدكتوراه في الآداب من پاريس، وقد عين في ٨ يناير سنة ١٩٥٤.

٦ ـ نتائج الإصلاح

من العسير على غير المسلمين وغير المصريين أن يقوّموا هذه النتائج. ذلك أن المرء يحتاج إلى معرفة الروح التي استهديت في تنفيذ برامج الإصلاح، ويتطلب الأمر منه في كل حالة أن يعرف أي قدر من هذه البرامج أصبح نافذ المفعول في مراحل الدراسة. وإنما نستطيع ـ إذا أخذنا بالظاهر ـ أن نذهب إلى أن الأمور لم تكن تسير سيراً جيداً بالرغم من وجوه التحسن ذات الوزن التي أشرنا إليها آنفاً، ذلك أن ثمة مظاهر أخرى تبدو من تصرف المصريين أنفسهم. إذ يبعث الكثيرون من مدرسي الأزهر بأبنائهم إلى المدارس الحكومية ولا يرسلونهم إلى معهدهم هم. ولم تقبل الحكومة مبدأ المساواة بين مدرسي الجامعات الحكومية وبين المدرسين حملة الشهادة العالمية من الأزهر. ثم إن مراكز الأزهريين خارج نطاق عملهم الذي خصهم به القانون ـ مدرسين في معهدهم أو ائمة أو وعاظاً ـ أقل من

مراكز زملائهم في الجامعات الحكومية. وقد أدى إلغاء المحاكم الشرعية الذي تم حديثاً إلى إغلاق منفذ تقليدي في وجوه الأزهريين. وسبيل دراسة الأزهري ـ الذي يفرض عليه في سن السادسة عند التحاقه بمدرسة تعليم القرآن ـ وسبيل الدراسة الدنيوية العادية على طرفي نقيض. ولم يبح للطالب الأزهري الالتحاق بالجامعات الحكومية. وإذا أراد الأزهري أن يدخل في سلك مدرسي اللغة العربية في وزارة التربية والتعليم فرض عليه أن يلتحق بدار العلوم أو بمعهد التربية. زد على ذلك أن الأزهر يحس بأنه موضع نقد من الجامعات الحكومية، ويشك في أن بعض خصومه ينفسون عليه استقلاله ويريدون إلغاء المعاهد الابتدائية والثانوية، وربما أرادوا أن يعبثوا بكلياته نفسها (انظر مجلة الأزهر، جـ ٢٧، عدد ٤، ربيع الثاني سنة ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٥، فقد انصرف هذا العدد كله إلى الدفاع عن الأزهر من مثل هذه الهجمات). وتتعقد المشكلة حين يرى المرء بين المصريين الذين ينشدون إصلاحاً أبعد من ذلك

مدى، ملحدين ومسلمين غيورين بل أعضاء أيضاً في بعض الجمعيات الإسلامية. وظلت مسألة الأزهر على مدى ستين عاماً تبدو من حين إلى حين مشكلة تزورّ لها النفوس، وهي في جوهرها مسألة تقوم على معرفة الرسالة الحقيقية للأزهر بالضبط فيما يتعلق بحاجات الجماعة الإسلامية في القرن العشرين. ويأتي بعد ذلك سؤال هو: هل التعليم العقلي والخلقي الذي يوفره الأزهر للطلاب يوائم هذه الحاجات؟

وقد اهتم الأزهر اهتماماً كبيراً بالمكانة التي شغلها مدرسوه وطلابه السابقون في حياة مصر والبلاد الإسلامية، والمكانة التي يشغلونها الآن في هذه الحياة، وطالب بالاعتراف بما استحقه عن جدارة في ميدان العلم، والحق إن علمه يمثل عدة وجوه، ويأتي في المقام الأول من ذلك علمه بالقيم الإسلامية الكبرى التي يستوعبها طلابه بحكم الجو نفسه الذي يسود المكان الذي يدرسون فيه، وكذلك بحكم الوسيلة العقلية التي تتيحها لهم مناهجه الدراسية. وبذلك مضى الأزهر

يحافظ على هذه الأفكار الإسلامية في دوائر أهل السلف بالريف والحضر. وقد أعلى منار هذه القيم التي تبرر دعوته إلى: نظرة دينية جادة إلى الحياة، وإكرام الضيف، واحترام الوالدين والمدرسين، والإحسان. وهو يذكّر بخير ما يحض عليه القرآن والحديث. ثم إن بعض مدرسيه، وخاصة المتخصصين في اللغة العربية والفقه، قد عادوا فعرضوا لمادة أهل السلف وبسطوها دون أن يعدلوا في قضاياها أو مبادئها إلا في بعض النواحي (كتعدد الزوجات وما إلى ذلك)، أما في التاريخ فهناك بعض الرسائل الحديثة (عن الأزهر نفسه مثلا) تؤدي وظيفة الكتب التي ألفت في القرون الوسطى تماماً، وتنتهج نفس طرائقها (جمع الوثائق، وتصنيف السير إلخ). وقد استطاع مدرسون آخرون تبحروا في عدد كبير من الرسائل اللغوية أو الدينية القديمة، أن ينشروا طبعات من المتون قيمتها للدارسين لا تقدر. ومثل هذا العلم يلائم بصفة عامة حاجات ملايين من المسلمين الذين لم تمس الأفكار الأجنبية عقيدتهم الآمنة المطمئنة، بل يلائم أولئك

الناس الأقرب إلى الفطرة ـ كما يصفهم شيخ الأزهر الحالي ـ الذين ينمو الإسلام بينهم، كما في إفريقية، نمواً متصلاً لا يتوقف. على أن الأزهرية يتفقون على أن ثمة اضمحلالاً يصيب العقيدة الإسلامية في كثير من الجامعات، وأن الغرب يصدّ عن رسالة الإسلام، ويتخذون لذلك إجراء مضاداً، فيعلمون تلاميذهم كيف يواجهون ذلك بموضوعات قصيرة تربوية أو جدلية هي أجنح إلى الجمود عند شكل معين، موضوعات مما يدرس في مادة الإنشاء بمناهج الابتدائي والثانوي (مثل الصحة الشخصية، وفائدة الزكاة، ومضار الخمر، والحكمة من تعدد الزوجات وما إلى ذلك). وتسوق المجلات والمواعظ دائماً شواهد من هذه الموضوعات الجدلية المقصود بها الدفاع والتبرير، على أن المشاكل الأكثر حيوية لا تجد مكاناً في هذه الموضوعات. ويبدو أن بعض المسلمين إذ مضوا في التوسع في هذا المنهج الجدلي الدفاعي الجامد، قد ازدادوا إحساساً بهذه المشاكل الحديثة في وعظهم. وفي سنة ١٩٥١ حض واحد منهم

الأزهر على تناول موضوعات من قبيل كرامة العمل والمشاكل الاجتماعية، والرأسمالية، والماركسية إلخ (مجلة الرسالة، عدد ١٨ يونيه سنة ١٩٥١)، وردت مجلة الأزهر على ذلك بعدة ردود (من بينها ما نشر في العدد الثالث والعشرين (١٣٧١ هـ)، ص ٨٩ - ٩٥). ولكن مادة هذه الردود قصيرة جداً، والظاهر أن المدافعين لم يتعرفوا على أنفسهم في الصورة التي رسمت لهم على الرغم من أوليتها. وهذه النظرة قد حققت فائدة ولا تزال، غير أن أولئك الغربيين - الذين قيضت لهم خير الظروف لملاحظة الحوادث - قد أدهشهم ما في هذه النظرة من قصور أحس به أيضاً المصريون الذين تعلموا على المناهج الحديثة. ولم تثر بعد في الأزهر مسألة قيام دراسات تنتفع بالمناهج التاريخية الحديثة أو توسع أفقها مستظلة بالاتجاهات الحديثة في التفكير. ويبدو أن الحفظ وحشو الذاكرة بصفحات من المتون هما الحاجتان الأساسيتان اللتان يحس بهما طلبة الأزهر. وقد يريد بعض الناس أن يرجع السبب في هذا القصور إلى فن في الحيل

الشرعية متداع تؤخذ فيه موضوعات حيوية ـ مثل الطلاق ـ مأخذ الموضوعات التي تطـرح للـريـاضـة العقلية المجردة مع التجاهل التام لآثارها الإنسانية (انظر جريدة الجمهورية من ٩ - ١٧ يناير سنة ١٩٥٤). ويلوم آخرون الأزهر لأنه يكبح دائماً جماح أي إصلاح، ويتخذ موقف المدافع الوحيد عن الإسلام، مع أن الإسلام دين يقوم على المساواة وينكر الكهانة ويسمح لكل مؤمن عاقل أن يكون له صوت في الأمور. وترغـب بعـض الهيئـات ـ مثـل الجامعات الحكومية التي لها مناهجها الخاصة في دراسة التفسير والشريعة الإسلامية واللغة العربية وغير ذلك ـ أن تكون هي القوّامة على نفسها تتولى وحدها الحكم فيما يحدث بين طلبتها أو أساتذتها من زيغ على اعتبار أن ذلك مسألة تتعلق بنظامها الداخلي. وقد حدث مؤخراً أن حكمـت المحـاكم المدنيـة ببطلان اتهامين أثارهما الأزهر (الحكم الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٥٠ بالسماح بإعادة نشر الكتاب المصادر «من هنا نبدأ» لمحمد خالد؛ وقضية الشيخ بخيت سنة

١٩٥٥ . وكذلك ناقش المجلس الوطني الكبير بأنقرة مسألة الأزهر وهل يوافق على أن يعد رعايا الأتراك الطلبة في الأزهر طلاباً أو يرفض ذلك، وكان التصويت الأخير بالرفض (١٣ ـ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٤).

على أن الأزهرية بدورهم يأخذون على خصومهم أنهم ينسون حاجات الجماعة الإسلامية. وقد يوافق عدد قليل من الأزهرية ـ عن رضا ـ على تضييق مهمة معهدهم بجعله كلية للدراسات الدينية العالية، كما حدث بالنسبة للزيتونة في تونس منذ أمد وجيز. صحيح أن الهيبة التي اقترن بها اسم الأزهر قد نقصت كثيراً في مصر، إلا أنها لا تزال على قوتها السابقة في الخارج، ويرى كثير من المسلمين في أرجاء العالم أن الأزهر هو مصر. وقد تساعد مقتضيات السياسة الخارجية على تخفيف تيار المعارضة للأزهر الماثل.

[جومييه J. Jamier].

الفهرس

